الوعي السوري
سياسية - ثقافية - اجتماعية
من أجل الوطن والإنسان
مجلة شهرية

## أزمة ثقة في مؤسسات الدولة الجديدة

يوسف شمعون

## عدالات مؤجلة في دمشق

## حين يصبح الشارع وطناً بديلاً للأطفال

## هل نرضى أن نعيش في مكبٍّ كبير؟

# كيف اغتالت الشهرة المشروع الثقافي العربي؟

نعيش واقعاً اليوم لم تعد أزمة الثقافة العربية تكمن في شحّ الأقلام أو ندرة المطبوعات، بل تعمقت لتصبح أزمة في «المشروع الفكري» ذاته. لماذا نكتب أكثر وننتج فكراً أقل؟ لماذا انزوى أهل الفكر لحساب المؤثرين وأغلبهم بسطاء معرفياً؟ لماذا طغت الكلمات على المضامين والمعاني؟

د.زكريا ملاحفجي

العدد الثالث والأربعين | 2026/8/1
18/صفر/1448

# كيف اغتالت الشهرة المشروع الثقافي العربي؟

د.زكريا ملاحفجي

نعيش واقعاً اليوم لم تعد أزمة الثقافة العربية تكمن في شحّ الأقلام أو ندرة المطبوعات، بل تعمقت لتصبح أزمة في «المشروع الفكري» ذاته، لماذا نكتب أكثر ونُنتج فكراً أقل؟

لماذا انزوى أهل الفكر لحساب المؤثرين وأغلبهم بسطاء معرفياً؟ لماذا طغت الكلمات على المضامين والمعاني؟ فنحن في زمن بات فيه إنتاج النصوص أسهل من أي وقت مضى، بينما تراجع المخاض الفكري الحقيقي، وتفوقت حمى النشر على متعة القراءة، وأصبح هوس الظهور يتصدر على حساب الأثر والبقاء.

لقد استحال لقب «كاتب» أو «مؤثر» لدى الكثيرين إلى هوية مجانية تُكتسب بمجرد النشر، أو واجهة اجتماعية تُقاس قيمتها بعدد المتابعين في أوساط صنّاع التأثير.

يتناسى هؤلاء أن الكتابة والأقوال الحقيقية تتجاوز البراعة اللغوية ورصف العبارات، لتكون رؤيةً متكاملة للعالم، وموقفاً راسخاً تجاه الإنسان والتاريخ والمجتمع.

تتجلى جذور هذه الأزمة في ذلك الانفصال بين فعل الكتابة والتكوين المعرفي، إذ نشهد تهافتاً ممن يتعجلون النضج، ويريدون أن يُزبّبوا قبل أن يُحصرموا (أي يريدون أن يكونوا زبيباً حلواً قبل أن يكونوا حصرماً حامضاً في بداية الثمرة) طامحين لاعتلاء منصة الكتابة قبل المرور بمحراب القراءة والفكر، ويسعون لتفسير العالم والأحداث، قبل أن يكلفوا أنفسهم عناء فهمه والغوص في الدوافع والمآلات.

إن الكاتب الذي يهجر القراءة يظل أسيراً لزنزانة تجربته الضيقة، بينما تشرّع له القراءة نوافذ الزمن، تمنحه بصيرة الفلاسفة، وتثري عقله بخلاصة تجارب الأمم.

التاريخ يخبرنا أن الأمم لا تنهض بطابور طويل ممن يكتبون ويخطبون، بل بعمق من يتأملون ويفكرون وينتجون أفكاراً.

ثمة مجتمعات تقذف للمطابع بآلاف الكتب سنوياً دون أن تتمخض عن فكرة واحدة جديدة قادرة على زحزحة واقعها قيد أنملة، بينما تصنع أمم أخرى تحولات تاريخية كبرى، لأن الكتابة لديها ليست متنفساً ذاتياً فقط، بل حجر زاوية في مشروع حضاري متكامل.

لقد طفت «الذاتية المفرطة» على سطح الكتابات المعاصرة، فغرق الكثيرون في سرديتهم الشخصية، متجاهلين الأسئلة الإنسانية الكبرى حول العدالة، والسلطة، وحركة المجتمع، بينما يكمن الخلود الأدبي والفكري في قدرة الكاتب على صهر تجربته الفردية وصبّها في قالب قضية إنسانية تمسّ الجميع.

## كيف اغتالت الشهرة المشروع الثقافي العربي؟

ولا يمكننا أن نقرأ أزمة الكاتب بمعزل عن أزمة القارئ، فالقراءة ليست استعراضاً لرفوف المكتبات أو تفاخراً بحفظ أسماء الفلاسفة، بل هي معمل لتفكيك الأفكار وإعادة بنائها.

إن الكتاب العظيم هو ذلك الذي يبدأ مفعوله في اللحظة التي تُطوى فيها صفحته الأخيرة، دافعاً قارئه لمساءلة قناعاته وإعادة ترتيب نظرته للكون والحياة والمفاهيم التي يحملها.

تمتد خيوط الأزمة لتتشابك مع نظام تعليمي يُعلي من شأن التلقين على حساب التفكير، ويوزع الإجابات المعلبة بدلاً من تحفيز ملكة السؤال.

إن الإبداع نبتة لا تترعرع إلا في تربة تحترم حرية العقل والنقد، والكاتب الذي يرتعد من طرح السؤال، سيعجز حتماً عن ابتكار الإجابة.

وكما ترتبط الثقافة بالتعليم، فإنها تصطدم أيضاً بثنائية المعرفة والسلطة.

الكاتب صاحب المشروع لا يكتفي بلعب دور المراقب الذي يصف الواقع، بل يغوص لفهم القوى المحركة له، متسلحاً بالأسئلة الشائكة التي يتحاشاها الآخرون.

أما الكتابة التي ترتعد من النقد، فسرعان ما تتحول إلى بوقٍ يبرر الواقع بدلاً من أن تكون معولاً لتغييره.

وفي العقد الأخير، صبّت منصات التواصل الاجتماعي زيتها على نار هذه الأزمة، حيث نُصّبت الشهرة وحجم التفاعل كمعايير نهائية للنجاح، وتوارت قيمة الفكرة الأصيلة إلى الظل.

لقد خلقت الخوارزميات التي تكافئ الانتشار السريع بيئةً تدفع الكتّاب لملاحقة «الترينـد» بدلاً من مراكمة المعرفة، وصياغة العناوين الصادمة على حساب المضامين الرصينة.

يتوازى مع ذلك غيابُ مؤسف للنقد الجاد في ساحتنا الثقافية العربية، إذ حلت المجاملات والشللية محل التقييم الموضوعي، وبات وزن النص يُقاس باسم مُوقّعه لا بثقله الفكري.

إن النقد الحقيقي ليس ترفاً، بل هو الرئة التي تتنفس بها الحركة الثقافية لتتطور وتنمو.
كما لا يسعنا تجاهل أزمة الترجمة والانفتاح على الآخر، فالعقل المبدع يذبل بالانغلاق.

الكاتب اليوم في أمسّ الحاجة لنهل المعرفة من الفلسفة، والتاريخ، وعلم الاجتماع، والسياسة، والاقتصاد، تماماً كحاجته للأدب، فالرؤية البانورامية الشاملة لا يمكن صياغتها من نافذة تخصص واحد.



## كيف اغتالت الشهرة المشروع الثقافي العربي؟

خلاصة القول، مشكلتنا لا تكمن في عقم المواهب، بل في تصحر البيئة الحاضنة.

نحن بحاجة ماسة إلى نظام تعليمي يفك قيود العقل، ومؤسسات تتبنى الجودة معياراً، وحركة نقدية لا تحابي أحداً، وثقافة مجتمعية تزن الكاتب بأثره لا بضجيجه.

قد تمنح الشهرة صاحبها وهجاً كاذباً وحضوراً عابراً، لكنها أعجز من أن تمنحه الخلود، فالتاريخ لا يدوّن في سجلاته إلا أسماء من استطاعوا تغيير وعي الإنسان.

لذلك، فإن حاجة الكاتب إلى «مشروع فكري» تفوق بأشواط حاجته إلى منصة إعلامية، وحاجته إلى الصبر والمكابدة لبناء المعرفة أثمن بكثير من لهاثه وراء الانتشار.

ويبقى السؤال الملحّ الذي يجب أن يواجه به كل ماسكٍ بقلم: لماذا يجب أن يقرأني الآخرون؟ ما الفكرة البكر التي سأطرحها؟ وما هي القضية التي تستحق أن أُفني فيها عمري؟ فالكاتب بلا رؤية هو مجرد آلة لضخ النصوص، أما صاحب المشروع فهو من يحيل الكتابة إلى رسالة، ويجعل من نتاجه شهادة حية على عصره، ويقدم أفكاراً وحلولاً لأزمات حاضره وعصره.

إن فجر الثقافة العربية لن يبزغ من بين أكوام الكتب المطبوعة، بل سيشرق من عقول من يقفون خلفها، فالنهضة الحقيقية لا تنطلق من ضجيج المطابع، بل من بناء الإنسان المعتز بحرية تفكيره، والمقدّس لقيمة السؤال، والمنفتح على آفاق المعرفة.

الكتابة في أعمق تجلياتها ليست سلماً للمجد الشخصي، بل هي خندق مقاومة ضد الجهل والانغلاق، ودرع يحمي حرية العقل، وسعي دؤوب لفك طلاسم الإنسان والعالم وأزماتنا الحالية.

أزمتنا الثقافية إذن، ليست أزمة أقلام جفت، بل أزمة عقول لم تتكون بعد، ولن نعبر هذا النفق إلا يوم يعود الكاتب تلميذاً في مدرسة القراءة والأفكار، متخذاً من المعرفة مشروعاً لحياته، ومن السؤال منهجاً لدربه، ومن الحقيقة غايته الأولى والأخيرة.

غير مكترث بالأعداد والترينـدات، فالذين أحدثوا تغييراً في تاريخ البشرية واجه أغلبهم ارتدادات عنيفة لأنهم جاؤوا بجديد غير مألوف للكثرة، جديدٍ علمي وعقلي، وقيمةٍ مضافة في واقعهم آنذاك.

وهذا ما نحتاجه اليوم في واقع ثقافتنا العربية.

## عدالات مؤجلة في دمشق

**أ.مصطفى عبد الوهاب العيسى**

لم تعد مكافحة خطاب الكراهية والتحريض وبث الفتنة واجباً أخلاقياً يقتصر على المثقفين والمتنورين والوطنيين في سوريا، بل غدت اليوم إحدى أهم الركائز لتحقيق العدالة بمفهومها العام والشامل، وأصبحت مسؤولية وطنية وقانونية مشتركة بين السلطات من جهة، والشعب من جهة أخرى.

فالسلطات مطالبة باتخاذ جميع التدابير اللازمة، وتفعيل ما أمكن من الاتفاقيات والبروتوكولات القضائية والدولية، وفي مقدمتها اتفاقية بودابست وغيرها من الأطر القانونية ذات الصلة، وبما يكفل ملاحقة مرتكبي جرائم الكراهية والتحريض - حتى وإن كانوا خارج الأراضي السورية - والعمل على إخضاعهم للمساءلة القانونية وفقاً للمحاكم والآليات القضائية المعمول بها.

في المقابل يقع على عاتق المواطنين ترسيخ ثقافة الإبلاغ وتقديم الشكاوى بحق كل من يمارس خطاب الكراهية أو التحريض أو يسعى إلى إثارة النعرات، والتخلي عن منطق «اللهم نفسي»، لأن الاستمرار في الصمت تجاه هذه الممارسات لا يقل خطورة عن ارتكابها، ولأن حماية السلم الأهلي وصون وحدة المجتمع وسيادة القانون مسؤولية جماعية لا تتحقق إلا بتضافر جهود الدولة والمجتمع معاً.

ما سبق يقودنا للحديث عن العدالة القانونية التي تبعث في النفوس الطمأنينة عندما نراها متجسدة على أرض الواقع، وحين يكون القانون مطبقاً على الجميع دون استثناء أو تمييز، وبما يكفل المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، ويضمن في الوقت ذاته حماية مؤسسات الدولة والعاملين فيها، والذين - مع الأسف - يتعرض البعض منهم اليوم للظلم وتُنتهك حقوقهم تحت وطأة الخوف من «الترند» وما يرافقه من حملات تهديد وازدراء، بل وأحياناً من اعتداءات لفظية أو معنوية تستهدفهم أثناء أدائهم لواجبهم، كما



عدالات مؤجلة في دمشق

هو الحال مع شرطة المرور وغيرهم من موظفي الدولة.

من جانب آخر نتابع بإيجابية ما يجري تداوله بشأن التوجه الجاد نحو إقرار تشريعات والاستفادة من أطروحات ومشاريع بحثية قانونية قيِّمة بقيت حبيسة الأدراج خلال سنوات طويلة في ظل النظام السابق، فضلاً عن إدخال تعديلات تشريعية باتت ضرورة ملحة بعد أن أصبحت نصوص قانونية كثيرة لا تواكب متطلبات العصر ولا تنسجم مع التحولات التي يشهدها المجتمع.

غير أن هذا المسار من العدالة لا يزال مرهوناً بما ستفضي إليه جلسات مجلس الشعب، وبما سيقدمه أعضاؤه من أداء تشريعي يرقى إلى مستوى المسؤولية الوطنية، ولا سيما أن العدالة نفسها تقتضي أن يكون جميع من يتولون هذه المسؤولية جديرين بها، وهو أمر لا يزال محل نقاش لدى شريحة واسعة من السوريين.

بالتوازي مع العدالة القانونية، تبرز الحاجة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بوصفها إحدى الركائز الأساسية لبناء الدولة الحديثة، فهي الضامن الحقيقي لتكافؤ الفرص، والوسيلة الأمثل للحد من الفقر الذي تشير الإحصاءات والاستبيانات الحديثة إلى تزايد معدلاته بصورة مقلقة ومخيفة.

غير أن هذه العدالة لن تتحقق بالصورة المنشودة ما لم تُفعَّل آليات حقيقية لمحاسبة الفاسدين الذين تتعارض ممارساتهم اليوم مع كل ما يمت بصلة إلى مبادئ العدالة الاجتماعية، بل تُسهم في تقويضها وإفراغها من مضمونها، ولا سيما في قطاعي التعليم والصحة اللذين يُعدَّان من أهم ركائز التنمية والاستقرار، وإن استمرار السياسات المتبعة في معالجة الملفات المتعلقة بهذين القطاعين، ومن دون إصلاحات حقيقية ومراجعة جادة لما يُسمى بنظام التزكية، لن يُفضي إلا إلى تعميق مظاهر الظلم التي ستنعكس آثارها على السوريين جميعاً، وتزيد من اتساع الفجوة الاجتماعية، وبالشكل الذي يحول دون تحقيق العدالة بمفهومها الشامل.

أنتقل الآن إلى الحديث عن أحد أهم أنواع العدالة - إن لم يكن أهمها على الإطلاق - وهي العدالة الانتقالية، تلك العدالة التي تمثل مساراً أساسياً لمعالجة إرث الانتهاكات والصراعات، وإعادة بناء الثقة

## عدالات مؤجلة في دمشق

بين المجتمع ومؤسسات الدولة، وإنصاف الضحايا بما يضمن عدم تكرار المآسي التي عاشها السوريون.

ورغم ما أُنجز في هذا المجال من أبحاث وندوات وورش عمل أسهمت في مساعدة الصحفيين والكُتَّاب - لا سيما غير المختصين منهم - على فهم أهمية العدالة الانتقالية وضرورة التوعية بمبادئها وأهدافها، فإن ما تحقق على أرض الواقع - من وجهة نظري - لا يزال محدوداً للغاية إذ لم يتجاوز، وفي نظر شريحة واسعة من الشارع السوري حدود ما يُنشر بين الحين والآخر من صور فوتوغرافية ومقاطع فيديو لأشخاص متورطين في الدم السوري، والتي أصبح يُنظر إليها بوصفها مسكناً مؤقتاً للمطالب المُحقَّة، وتنفيساً لغضب يتراكم لدى الضحايا وذويهم.

ولا شك أن الحفاظ على عدم تحول العدالة الانتقالية إلى عدالة انتقامية أمر بالغ الأهمية لأن الغاية منها ليست الانتقام، بل تحقيق الإنصاف وكشف الحقائق وترسيخ سيادة القانون، ولكن مع مرور أكثر من عام ونصف دون الوصول إلى محاسبة فعلية، أو معالجة جادة لانتهاكات الماضي التي طالت السوريين في أرواحهم وممتلكاتهم وحقوقهم، ودون تحقيق إنصاف حقيقي للضحايا، فهذا يمثل إشكالية كبيرة، إذ إن غياب العدالة لا يؤدي إلا إلى زيادة الاحتقان، وتأجيج الوضع العام، وتهديد فرص الاستقرار المجتمعي.

من زوايا أخرى، فإن العديد من الاتفاقيات والتفاهمات التي تُبرم داخل سوريا وخارجها، وما يرافق بعضها من صفقات وبازارات سياسية، وتوزيع للمناصب، واستمرار مظاهر الفساد، وبالإضافة إلى تكريس وشرعنة بعض أشكال الظلم الذي يطال كل السوريين في جوانبهم الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية وغيرها يبقى بعيداً كل البعد عن جوهر العدالة الانتقالية ومبادئها، فالعدالة الانتقالية التي انتظرها وينتظرها السوريون ليست مجرد شعارات أو إجراءات شكلية، وإنما هي مسار متكامل يقوم على كشف الحقائق، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وجبر الضرر، ورد الاعتبار للضحايا، وبناء مستقبل قائم على المساواة والكرامة وسيادة القانون.

قبل الختام، أقف عند أكثر أنواع العدالة دمجاً للعدالات - برأيي - وهي العدالة السياسية، والتي بجوهرها الأساسي



عدالات مؤجلة في دمشق

تتمثل بالمشاركة السياسية في المقام الأول، فهذه المشاركة هي اللبنة الأساس في بناء مجتمع مستقر، وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، كما أنها تعزز الثقة بمؤسسات الدولة، وتُسهم في بناء علاقة أكثر توازناً بين المواطنين والدولة.

إن العدالة السياسية بوصفها مجموعة أفكار نخبوية - إن صح التعبير - نحتاجها في مرحلة البناء وإعادة الإعمار مادياً ومعنوياً، فهي ليست مجرد مفهوم نظري، بل هي إطار فكري يساعد على إعادة بناء المجتمع والدولة، وهي كما هو معلوم واحدة من أعمق المشاكل الفلسفية التي يبحث فيها ويدرسها المختصون في الفلسفة السياسية، والعدالة السياسية وتوازيها مع العدالة القانونية ليست قوانين بحد ذاتها، أو بمعنى القانون الذي يمكن أن يكون بحد ذاته ظالماً، وإنما يمكن أن تساعدنا باعتبارها معياراً يمكن من خلاله محاكمة القانون نفسه، وقياس مدى عدالته وانسجامه مع قيم الإنصاف والمساواة.

العدالة السياسية ضرورية اليوم حتى نعارض رؤى ميكافيللي، ونجمع ما بين الفعالية السياسية والعدالة الأخلاقية، لأنها تمثل المفتاح الذي يفصل ويحد من السلطات، ويضمن عدم تحول القوة السياسية إلى سلطة مطلقة بعيدة عن القيم والضوابط الأخلاقية.

ختاماً، عند البحث والدراسة في بعض المفاهيم الفلسفية والقيميَّة، ووفق نهج وأسلوب تبلور القيم، وما يمكن أن يتشعب عنه من أنواع وأشكال وألوان للعدالة، يمكن الوصول إلى أكثر من ألف نوع وشكل واسم من أسماء العدالات، وجميعها دون استثناء تشترك في قواسم عديدة، وأهمها الإنصاف بمفهومه العام والشامل.

وهناك أنواع أخرى من العدالة - دون حصر - لا تقل أهمية عن أخواتها كالعدالة الاقتصادية، والعدالة التوزيعية، والعدالة التصالحية، وغيرها الكثير، وجميعها يحتاجها السوريون بشكل عاجل، وجميعها ما تزال مؤجلة حتى الآن، وإن كانت دمشق قد سارت بخطوات بطيئة في بعضها.

ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه:
هل ستنصف دمشق؟
ومتى ستنصف دمشق؟!!

أ.محمد الراوي

## سوريا... عندما يتوقف الرصاص وتبدأ معركة القرن

لا يخطئ الناس أكثر مما يخطئون عندما يعتقدون أن الحرب تنتهي مع آخر رصاصة.

فالرصاص، مهما علا صوته، ليس إلا اللغة الأكثر صخبًا في الصراع، أما اللغة الأكثر تأثيرًا فهي تلك التي تُكتب بالحبر، وتُوقّع في الاتفاقيات، وتُصاغ في غرف القرار، وتُترجم إلى استثمارات، وتحالفات، وممرات تجارية، وقواعد نفوذ تمتد لعقود.

في عالم السياسة، لا توجد فراغات.

وكل أرض ينسحب منها الجنود، تتقدم إليها المصالح.

وكل مدينة يخرج منها الدخان، تدخلها الحسابات الجيوسياسية.

لذلك فإن التاريخ لم يكن يومًا تاريخ المعارك، بل تاريخ ما بعد المعارك.

وسوريا اليوم تقف عند هذه العتبة.

لقد أنهكتها سنوات الحرب، ودفعت أثمانًا باهظة من أرواح أبنائها، ومن عمرانها، ومن اقتصادها، ومن نسيجها الاجتماعي.

لكن التحدي الأكبر لا يكمن في الركام الذي خلّفته الحرب، بل في المستقبل الذي يتشكل فوق هذا الركام.

فما إن تخفت أصوات المدافع حتى تبدأ مرحلة أكثر هدوءًا، لكنها أشد تعقيدًا.

مرحلة تتحول فيها الجغرافيا إلى ورقة تفاوض، والاقتصاد إلى أداة نفوذ، وإعادة الإعمار إلى ساحة تنافس، والدبلوماسية إلى امتداد غير معلن للمعركة.

ليست هذه خصوصية سورية، بل هي إحدى قواعد السياسة الدولية.





فالدول، كبيرها وصغيرها، تتحرك وفق مصالحها كما تراها، وتسعى إلى حماية أمنها وتعزيز نفوذها.

وعندما تضعف دولة ما بسبب حرب طويلة، تصبح أكثر عرضة لتقاطع هذه المصالح، وأكثر حاجة إلى إدارة دقيقة لعلاقاتها الخارجية حتى لا تتحول من فاعل إلى ساحة يتنافس فيها الآخرون.

ولهذا فإن السؤال الحقيقي ليس: من انتصر في الحرب؟ بل: من سيؤثر في السلام؟

فالسلام، في العلاقات الدولية، ليس لحظة شاعرية، بل مرحلة لإعادة توزيع القوة.

وهو اختبار لقدرة الدولة على استعادة قرارها، وبناء مؤسساتها، وتحويل الدعم الخارجي إلى فرصة للنهوض، لا إلى علاقة تبعية.

## الحرب تبدأ حين تصمت البنادق

إن إعادة الإعمار ليست مجرد عملية هندسية.

إنها مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي متكامل.
فالطرق التي تُعبد اليوم قد تحدد مسارات التجارة لعقود، والمرافئ التي تُطوَّر قد تصبح مفاتيح نفوذ، والاستثمارات التي تُبرم قد ترسم ملامح الاقتصاد الوطني لأجيال.

ولهذا فإن الإعمار ليس سؤالًا عن من يبني، بل أيضًا عن الكيفية التي تُصاغ بها الأولويات، ومن يشارك في رسمها.

ولأن سوريا تقع في قلب منطقة تتقاطع فيها مصالح إقليمية ودولية، فإن أي تحول داخلها ينعكس خارج حدودها، كما أن أي تنافس خارجها يجد طريقه إلى الداخل.

وهذا ما يجعل المرحلة المقبلة دقيقة إلى حد بعيد؛ إذ يتداخل فيها الأمن مع الاقتصاد، والسياسة مع التنمية، والسيادة مع الشراكات الدولية.

غير أن الدول لا تُقاس فقط بقدرتها على جذب الحلفاء، بل بقدرتها على الحفاظ على استقلال قرارها وهي تنفتح على العالم.

فكلما كانت المؤسسات الوطنية أكثر قوة وشفافية، ازدادت قدرتها على إدارة المصالح المتعددة دون أن تفقد بوصلتها.
إن أخطر ما يمكن أن يحدث بعد الحرب هو أن يقتنع الناس بأن السلام مضمون.



الحرب تبدأ حين تصمت البنادق

فالسلام لا يُمنح، بل يُبنى. ويحتاج إلى مؤسسات، وعدالة، واقتصاد قادر على توفير الفرص، وحياة سياسية تستوعب الاختلاف، وإدارة رشيدة تضع المصلحة العامة فوق الحسابات الضيقة.

وليس من الحكمة النظر إلى العالم بمنطق المؤامرة الدائمة، كما أنه ليس من الواقعية تجاهل أن الدول تتنافس بطبيعتها على النفوذ والمكانة.

وبين هذين الطرفين، يبقى التحدي في كيفية صياغة سياسة وطنية تحمي السيادة وتستفيد من الانفتاح، من دون أن تفرط في القرار المستقل.

لقد تغيرت الحروب. لم تعد الدبابة وحدها رمز القوة، بل أصبحت البيانات، والطاقة، والموانئ، والتكنولوجيا، وسلاسل الإمداد، والقدرة على التأثير في الرأي العام، كلها أدوات في معادلة النفوذ.

ومن لا يدرك هذا التحول، قد يظن أن الحرب انتهت، بينما تكون قد بدأت بصورتها الأكثر تعقيدًا.

إن سوريا اليوم ليست بحاجة إلى انتصار عسكري بقدر حاجتها إلى انتصار مؤسسي؛ انتصار يعيد الاعتبار لفكرة الدولة القادرة، والقانون، والتنمية، والمواطنة، والسيادة.

فهذه هي الأسس التي تجعل أي انفتاح خارجي مصدر قوة، لا مدخلًا للهشاشة.

في النهاية، لا يكتب التاريخ أسماء المنتصرين في ساحات القتال وحدها، بل يكتب أيضًا أسماء الذين عرفوا كيف يصنعون سلامًا يحمي أوطانهم من العودة إلى الصراع.

ولذلك، فإن العبارة التي تبدو متناقضة للوهلة الأولى، ليست سوى خلاصة قرون من التجارب الإنسانية: الحرب تبدأ حين تصمت البنادق.

لأنها اللحظة التي تغادر فيها الجيوش الميدان، وتدخل المصالح إلى قلب الدولة، ويصبح مستقبل الأمم مرهونًا بقدرتها على أن تكون صاحبة القرار في زمن تتنافس فيه القوى على النفوذ أكثر مما تتنافس على الأرض.

## أزمة ثقة في مؤسسات الدولة الجديدة

أ.بشير قوجة

مع كل مرحلة انتقال سياسي وثورة شعبية، يترقب مناضلوها ملامح الدولة التي ناضلوا من أجلها، يترقبون دولة تقوم على العدالة والكفاءة والمحاسبة، وتمنح الفرصة لمن دفعوا ثمن الحرية من دمائهم وأعمارهم ومستقبلهم، غير أن حالة من القلق تتسع اليوم في أوساط كثير من الثوار والناشطين الذين شاركوا في الثورة السورية، مع شعور متزايد بأن بعض مؤسسات الدولة تستوعب شخصيات ارتبطت بنظام الأسد البائد، بينما يبقى عدد كبير من أصحاب الخبرات الذين انحازوا إلى الثورة خارج مواقع المسؤولية.

لا يتركز الجدل اليوم على الموظفين الذين استمروا في أداء أعمالهم الإدارية أو الفنية خلال السنوات الماضية، بل على تعيين أشخاص يُنظر إليهم من قبل منتقدين بوصفهم من أبرز المدافعين عن النظام السابق أو المستفيدين من بنيته السياسية والإدارية.

ويرى هؤلاء المنتقدون أن منح مثل هذه الشخصيات مواقع مؤثرة يرسل رسالة سلبية إلى المجتمع، مفادها أن الانتماء السابق لا يشكل عائقاً، بينما لا تجد التضحيات والكفاءة الثورية التقدير ذاته.

في المقابل.. يشعر كثير من أصحاب الكفاءات الذين انخرطوا في الثورة أو تعرضوا للاعتقال أو التهجير أو فقدوا أعمالهم بسبب مواقفهم السياسية ضد الأسد، بأنهم أصبحوا خارج معادلة بناء الدولة الجديدة، هذا الشعور لا يتعلق بالمناصب وحدها، بقدر ما يتعلق بالإحساس بأن سنوات التضحية لم تتحول إلى فرصة للمشاركة في صناعة المستقبل.

بناء مؤسسات الدولة الجديدة يحتاج إلى خبرات إدارية ومهنية، وهذه حقيقة يصعب إنكارها، لكن الخبرة وحدها لا تكفي إذا غابت عنها معايير النزاهة والثقة العامة.



أزمة ثقة في مؤسسات الدولة الجديدة

فالدولة الجديدة لا تحتاج فقط إلى موظفين قادرين على إدارة الملفات، تحتاج أيضاً إلى شخصيات تحظى بثقة المجتمع، لأن الثقة هي الركيزة الأولى لاستقرار أي مرحلة انتقالية.

ويتخوف كثير من السوريين من أن يؤدي غياب معايير واضحة وشفافة في التعيينات إلى تراجع الثقة بالمؤسسات العامة، وإلى اتساع الفجوة بين الدولة والبيئة الاجتماعية التي دعمت التغيير وقدمت الكثير في سبيل النصر والتحرير.

كلما شعر المواطن بأن الولاءات القديمة ما زالت تجد طريقها إلى مواقع القرار، ازداد الاعتقاد بأن التغيير اقتصر على الوجوه والعناوين، دون أن يمتد إلى آليات الإدارة والحكم.

لسنا مع الإقصاء الجماعي لأي أحد، كما أنه لا يعني تجاهل الماضي، المطلوب فقط هو التمييز بين من كان موظفًا أدى عمله ضمن مؤسسات الدولة، وبين من ارتبط بانتهاكات أو مارس التحريض أو استغل موقعه لخدمة الاستبداد والتشبيح لصالح نظام الأسد.

كما أن من الضروري وضع معايير معلنة للتعيين تعتمد على الكفاءة والنزاهة والسجل المهني، وتمنح أصحاب الخبرات الذين وقفوا إلى جانب تطلعات السوريين ودفعوا الغالي والرخيص للثورة فرصة عادلة للمساهمة في إعادة بناء وطنهم.

إن نجاح الدولة السورية الجديدة لن يقاس بعدد المؤسسات التي تعيد تشغيلها فحسب، سيقاس أيضاً بقدرتها على ترميم الثقة بين المواطن والدولة.

وهذه الثقة لا تُبنى بالوعود فقط وإنما بالشفافية وتكافؤ الفرص، وكلما شعر السوريون بأن التضحيات التي قدموها تجد انعكاساً حقيقياً في إدارة الدولة، ازدادت فرص نجاح المرحلة الانتقالية وترسيخ الاستقرار.

# إشكاليات المرحلة الانتقالية في سورية: مسارات للانتقال الآمن

د.عبد القادر نعناع

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة شام العالمية، والمستشار السياسي للحركة الوطنية السورية

تشهد كثير من مجتمعات ما بعد النزاع مرحلة انتقال سياسي، تشمل العديد من الخطوات المجدولة زمانياً وبرامجياً، قبل الوصول إلى المرحلة التالية.

في هذه المرحلة المبكرة من الانتقال، ترتفع الآمال لدى المجتمع في التخلص من الإرث الاستبدادي، وإحداث انتقال ديموقراطي، خصوصاً في حال ترافقت هذه المرحلة بثورة سابقة أطاحت بنظام استبدادي، ويبدو أن هذا ما تشهده الحالة السورية بالغة التعقيد، والتي تتداخل فيها عوامل محلية وخارجية كثيرة.

تشمل هذه المرحلة غالباً مجموعة من الإشكاليات، تتمثل في تعدّد أو غياب البرامج والقوى السياسية، وإشكاليات تتعلق بالعدالة الانتقالية، والنزعة التسلطية النكوصية، وإعادة الإعمار، وتحسين المستوى المعاشي، وإطلاق الحريات السياسية والحياة السياسية، عدا عن إشكاليات تتعلق بالنفوذ الخارجي، وسواها العديد، نحاول مناقشته في هذه الورقة.

## إشكاليات الانتقال الديموقراطي في الحالة السورية

تعتبر مرحلة ما بعد النزاع مرحلة بالغة الأهمية والخطورة معاً، إذ إن مسارها يحدد مستقبل الدولة تماماً، ونحن في سورية نقع ضمن سياق عربي يفرض ذاته علينا، وبالتالي نجد أن السياق العربي ذهب باتجاهات محدودة للغاية، فإما التحوّل نحو نظام استبدادي جديد (نكوص استبدادي)، وإما الذهاب إلى اقتتالات محلية جديدة، أو الجمع بين الاقتتال والتفتيت كما في السودان واليمن.

نحتاج هذا السياق لنفهم المشهد السوري المقبل، فلن نكون خارجه أبداً، وخصوصاً أن ثقافتنا السياسية تتفق مع سياقنا العربي. عموماً، حتى



إشكاليات المرحلة الانتقالية في سورية: مسارات للانتقال الآمن

نضبط مستقبلنا، علينا ضبط المرحلة الانتقالية. هذا الضبط، مسؤولية في ثلاثة اتجاهات، من السلطة، ومن النخب غير الحكومية، ومن المجتمع.

لنفترض أننا منطقياً نتطلع إلى مستقبل ديموقراطي (وهو افتراض آمل أن يكون صحيحاً)، وهو افتراض قائم على أساس أن هذا الانتقال هو الأقل كلفة والأكثر قدرة على إدارة التنوع الهوياتي وإدارة النزاعات المحلية، وأكثر استدامة وأماناً لمستقبلنا.

هذا يشترط كثيراً من المقدمات التي تبدو غائبة حتى الآن.
إذ لا يمكن الوصول إلى هذا الهدف، في ظل عدم تصالح اجتماعي سوري.
هذا التصالح لن يتم قبل مسار إطلاق مسار عدالة انتقالية حقيقي، تجعل الضحايا أو ذويهم مقتنعين بأن المجرمين الحقيقين ستتم محاسبتهم.

أي أن شرط نسيان آلام الماضي (من شروط بناء الأمم بعد النزاع) غائب عنا حتى الآن، ما يؤدي إلى تغذية مسار عكسي يتمثل في عدالة انتقامية فردية نتيجة خيبة الأمل التي تطال الضحايا وذويهم، وبالتالي عملية التصالح المطلوبة تبتعد أكثر فأكثر نتيجة إنتاج مظلوميات جديدة، تحضّر المشهد السوري لاحتمال اندلاع عنف محلي جديد.

أما المدخل الثاني، فهو كرامة الأفراد معيشياً، فلن تستطيع الديموقراطية الانتقالية الصمود أمام حالة الفقر التي تطال غالبية السوريين (قرابة 80٪)، فيما ينشغل الأفراد في البحث عن قوت يومهم، لن يبقى لديهم أدنى اهتمام بالشأن العام، في ظلّ مدن يصل التهديم في بعضها إلى أكثر من 50٪، فكيف يمكن إطلاق مسار ديموقراطي في ظل غياب الكرامة الفردية بالأساس، عدا عن وجود مئات آلاف السوريين في المخيمات، وملايين منهم في دول الشتات.

ثم إن من الاشتراطات المهمة، هي تفعيل المواطنة الإيجابية، أي تلك التي تُحمِّل المواطن ذاته مسؤولية إدارة شأنه، وبالتالي تجعله شريكاً في بناء المستقبل، وهذا يتطلب حداً مقبولاً من اللامركزية، فيما نشهد حالة ضبابية بين مركزية مفرطة في ظل نظام رئاسي مفرط، مع حالات غير مضبوطة تشريعياً من اللامركزية.
أي أن على السلطة والنخب معاً، الدفع باتجاه العدالة الانتقالية الحقيقية،

## إشكاليات المرحلة الانتقالية في سورية: مسارات للانتقال الآمن

ورفع مستوى المعيشة، وإطلاق مسار إعادة الإعمار التي تطال البنى التحتية والمساكن (وليس الفنادق والمشاريع الترفيهية)، وتعزيز اللامركزية، وإطلاق الحياة السياسة والحريات السياسة، حتى نضمن أن مسار الانتقال الحالي يسير باتجاه صحيح.

بالنتيجة، لا يمكن بناء ديمقراطية فوق أنقاض العدالة، ولا فوق مجتمع يبحث عن رغيف الخبز، أو من خيم النازحين. وخطابي هنا للسلطة ذاتها، فالديموقراطية المترافقة بالعدالة والحريات هي ضمان لنا جميعاً في هذه البلاد من أي نكوص استبدادي، ولا مبرّر لتأجيلها، بل علينا البدء بها ولو تدريجياً، وعلى مراحل تتفق مع سياقنا.

**إشكالية العنف في المرحلة الانتقالية**

إن تحوّل العنف إلى سلوك معتاد أو مقبول اجتماعي، هو نتيجة ما ذكرناه: غياب العدالة الانتقالية من جهة، وضعف التشريعات القانونية أو عدم مواءمتها للتطورات من جهة ثانية، واستمرار الفساد من جهة ثالثة، وغياب الانتماء إلى المرحلة الانتقالية من جهة رابعة. كذلك الشعور لدى جماعات أو أفراد بأن هناك استئثاراً من قبل جماعة واحدة بالسلطة والمنافع والمناصب والقرارات. أي ما يمكن التعبير عنه بأزمات الهوية والمشاركة السياسية والتوزيع والانتشار والشرعية، وهي كلها أزمات مراحل التحديث.

يضاف إلى ذلك، خطاب الكراهية المسكوت عنه، ما يعزّز حالة الانقسام الاجتماعي، ويهدم جسور التواصل الممكنة بين المكونات السورية، ويدفعها لمواجهة بعضها البعض (فردياً أو جماعياً). عدا عن إشكالية الخطاب الأيديولوجي الذي يحاول إعادة بناء الهوية الثقافية السورية باتجاه متشدد، يرفض التنوع الثقافي السوري ويهدمه، ما يعزز حالة الاحتقان، وقد يدفع باتجاه أشكال معينة من العنف المحلي. ثم إن السكوت عن العنف الفردي في العديد من الحالات، بحجة أنه موجّه تجاه «شبيحة أو فلول»، هو بشكل أو بآخر هدم لوظيفة السلطة والقانون، وإقرار بأحقية استخدام الأفراد لهذا العنف. ولن يمكن الخروج من ذلك، إلا بضبط الخطابات، ومحاسبة المجرمين ومحاسبة الذين يلجؤون إلى ما بات يعرف بالعدالة الانتقامية. لكن حتى لا يتحول ذلك إلى أداة تسلطية، فنحن نحتاج إلى منظومة قانونية تحمي حقوق الأفراد وحرياتهم. وربما تكون هذه مسؤولية أكبر على



إشكاليات المرحلة الانتقالية في سورية: مسارات للانتقال الآمن

السلطة ذاتها، وإن كانت مسؤولية كل القوى الأخرى.

إشكالية غياب المشروع السياسي الانتقالي

حتى الآن لا نستطيع أن نحدد مشروعاً انتقالياً في سورية، اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً، وليس سياسياً فقط.

سياسياً، يبدو أن السلطة منشغلة بترسيخ البنى السلطوية أولاً، عبر كثير من الأدوات، وأبرزها الاستحواذ البيروقراطي (أي إعادة إنتاج البنية البيروقراطية بشكل يتفق مع مسارات السلطة)، وتغييب البيئة المنتجة للديموقراطية (الأحزاب، الانتخابات الحقيقية، الإعلام المستقل). لكن أدوات ذلك الترسيخ السلطوي ما تزال غير منضبطة، ما يجعلنا أمام احتمال إنتاج استبدادية هشة في المرحلة القادمة.

أما على باقي المستويات، فلا نستطيع تحديد برنامج عمل واضح يمكن البناء عليه، والتنبؤ بمساراته، ومحاسبة السلطة عليه. يترافق ذلك مع غياب الشفافية في الإنفاق العام والتوظيف وصنع السياسات.

تكمن الفرصة هنا أمام السلطة الانتقالية، في الاستماع للنخب من خارج السلطة أولاً، والبحث عن كفاءات من خارج المنظومة السياسية السلطوية ثانياً، أي البدء بمسار المشاركة السياسية، وبناء برنامج واضح وشفاف وشامل لكل وزارات الدولة، وبشكل مترابط، يجعل المواطن مطمئناً ومراقباً إيجابياً لمسار مستقبله. ذلك ممكن تدريجياً، حتى لا نقع تحت رحمة فرضية الأمن أو الحرية، فكلاهما ضروري، وكلاهما بحاجة بعضهما البعض. لذا، هي دعوة للسلطة، لإعادة إنتاج ذاتها وخطابها ورؤيتها.

ومن الضرورات أيضاً، العمل على إطلاق الحياة السياسة المترافقة مع مؤتمر حوار وطني، يُنتِج عقداً اجتماعياً متوافقاً حوله، يكون أساساً لدستور ما بعد انتقالي، ولحياة سياسية مستقرة في البلاد.

**الإشكال الدولي في المشهد الانتقالي**

ما يزال الملف السوري ملفاً دولياً، ضمن التنافس الدولي على الشرق الأوسط، فما حصل منذ عام 2023 هو صراع مباشر بين المشروعين الإسرائيلي والإيراني، ومنذ اغتيال قادات حزب الله، بدا أن الشرق «الأوسط الإيراني» يزول، لصالح فراغ استراتيجي ستسعى إسرائيل لملئه في عملية تشكيل «شرق أوسط إسرائيلي». وهنا أقصد الهيمنة الإسرائيلية عوضاً عن الإيرانية، وكان لابد من التخلص من أدوات إيران في سورية «نظام الأسد» لإطلاق حملة عسكرية واسعة على

## إشكاليات المرحلة الانتقالية في سورية: مسارات للانتقال الآمن

المشروع الإيراني في الشرق الأوسط وحصره داخل الجغرافي الإيرانية وهذا ما نراه حتى اليوم.

في المقابل يتبلور تنافس جديد أطرافه هي ذاتها السابقة، لكن التنافس يشتد بين تركيا وإسرائيل (القوى الإقليمية المؤثرة في الملف السوري)، فيما تكون سورية في مرحلة شد بين الطرفين.

أعتقد أن القوى الخارجية توكل للسلطة الانتقالية وظائف عديدة، منها إدارة المشهد السوري، ضمن هذا التنافس، وما الانفتاح الدولي عليها إلا ضرورة لأداء الوظائف المناطة به. ومن تلك الوظائف أيضاً مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات في سورية، والمساهمة في تصفية المشروع الإيراني في الشرق الأوسط، وإحداث استقرار إلى حين الوصول إلى تسويات دولية بخصوص المنطقة بأسرها ما بعد الانتهاء من الملف الإيراني، سواءً أكانت تسويات سلمية أو غير ذلك.

هذا الانفتاح قد يشكل فرصة لتعزيز الاستقرار في سورية، لكنه يتطلب اشتراطات محلية أيضاً، منها ما ذكرناه سابقاً، لناحية المشاركة السياسية والعدالة الانتقالية والتنمية الاقتصادية، وإطلاق مسار انتقال سياسي حقيقي، وهذه لا تعني القوى الخارجية، طالما أن السلطة الانتقالية قادرة على أداء الوظائف المناطة بها.

وهنا قد يبدو لنا أن الملف الخارجي أكثر نجاحاً، نتيجة ضبطه من الإرادة الدولية. وعموماً، قد تفضل بعض القوى الغربية، نظاماً قادراً على الضبط، ولو كان غير ديموقراطي، على نظام ديموقراطي يفتقد أدوات الضبط اللازمة. وهذه تتطلب موازنة أخرى بين الشرعية الداخلية والقبول الخارجي، وكلاهما ضروري للآخر.

فالاستقرار المستدام لا يتحقق بالأمن وحده ولا بالاعتراف الخارجي وحده، بل ببناء شرعية داخلية تقوم على العدالة والمشاركة والمؤسسات. وهي دعوة للسلطة لإحداث هذه الموازنة.

### إشكالية السلطة التشريعية

يبدو أن طموحاتنا كسوريين بانتقال سياسي حقيقي يقودنا نحو الديموقراطية، أكبر من واقعنا السوري السياسي والاجتماعي والسياسي، وخصوصاً أن سياقنا الثقافي والاجتماعي لا يساعدنا على الضغط باتجاه الدمقرطة



إشكاليات المرحلة الانتقالية في سورية: مسارات للانتقال الآمن

حالياً، وهذا لا يعني إلغاء الانتقال الديموقراطي، بل يفرض مسؤولية أكبر علينا لتهيئة هذا السياق.

في المقابل، ربما كان مقبولاً لفترة قصيرة في العام الأول من سقوط نظام الأسد، وجود سلطة تشريعية على هذه الشاكلة، لكن الإشكال حين يناط بهذه السلطة أن تكون حاضرة في كامل المرحلة الانتقالية المفترضة، فهي ليست سلطة تشريعية بالمعنى الحقيقي، أي إنها غير تمثيلية إذ لم ينتخبها الشعب السوري، فهي مفروضة (بشكل مباشر وغير مباشر) من السلطة التنفيذية، بل حتى إن صلاحياتها لا تتجاوز التصديق والموافقة على تشريعات السلطة التنفيذية، وهذا فعلياً يلغي دورها التشريعي والرقابي والمحاسبي، رغم وجود شخصيات داخل البرلمان القادم، قد تمتلك من الخبرات ما يكفي، لكنها لا تتشكل في برامج سياسية حزبية أو جماعية، ولا تمتلك صلاحيات التأثير الحقيقي.

عدا عن نقطة بالغة الأهمية، هي أن ما يجعل السلطة التشريعية منضبطة وفعالة، طبيعة الجهة التي أوكلت إليها المهمة التمثيلية (أقصد الشعب)، لكنها هنا هي السلطة التنفيذية، فالتبعية للسلطة التنفيذية تبدو حتمية في هذا المشهد. وأقترح على السلطات الثلاث، رغم هيمنة السلطة التنفيذية عليها، أن تذهب باتجاه إحداث انتخابات شعبية مطلع العام القادم، لثلث أعضاء البرلمان، فيما يُنتّخب الثلث الثاني في نهايته، والثلث الثالث في نهاية المرحلة الانتقالية، وبذلك يكون لدينا مجلس تشريعي تمثيلي حقيقي، منتخب من قبل الشعب مباشرة، قادرة على نقل البلاد نحو المرحلة التالية.

وعلى النواب بدورهم، إدراك حجم مهمتهم التاريخية، وألا يكونوا مجرد موظفين عموميين للتصديق على التشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية فقط، بل أن يدفعوا بدورهم نحو تشكيل كتل برلمانية قادرة على فرض ذاتها على السلطة التنفيذية، وفرض رؤيتها للمرحلة ما بعد الانتقالية، رغم أن هذه الرؤية غير واضحة حتى الآن.

لا تعتبر هذه وحدها إشكاليات المرحلة الانتقالية في سورية، بل ربما أكثرها إلحاحاً، وهذه طبيعة المراحل الانتقالية في كثير من الحالات الدولية السابقة. لكن الركون إلى هذه الإشكاليات أو تجاوزها، قد يؤسس لبنيان هش غير قادر على الصمود أمام التحديات المستمرة في البيئة شرق الأوسطية، ما يتطلب منا جميعاً التكاتف لبناء مستقبلنا المشترك كما نرغب به.

أ.رهف الجاسم

## لماذا لم يتحول النصر العسكري إلى انتعاش اقتصادي؟

لطالما ارتبطت نهاية الحروب في المخيال العام ببداية التعافي الاقتصادي، إلا أن التجارب الدولية تثبت أن الاقتصاد لا ينهض بمجرد توقف المعارك.

فإعادة بناء الدول عملية أكثر تعقيدًا من استعادة السيطرة على الأرض، إذ تحتاج إلى مؤسسات قوية، ورؤوس أموال، وثقة داخلية وخارجية، وسياسات اقتصادية واضحة. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم حالة الركود التي تعيشها سوريا بوصفها نتيجة لتداخل عوامل داخلية وخارجية، لا لسبب واحد منفرد.

لقد خرجت سوريا من سنوات طويلة من الحرب باقتصاد منهك فقد جزءًا كبيرًا من قاعدته الإنتاجية. فالمصانع التي دُمّرت أو توقفت عن العمل لا يمكن أن تعود إلى الإنتاج بين ليلة وضحاها، والأراضي الزراعية التي تضررت تحتاج إلى استثمارات كبيرة لإعادة تأهيلها، كما أن شبكات النقل والطاقة والاتصالات تتطلب إنفاقًا هائلًا قبل أن تستعيد دورها في دعم النشاط الاقتصادي.

لكن الدمار المادي ليس سوى جزء من المشكلة. فالاقتصاد يقوم في جوهره على الثقة، والثقة تحتاج إلى استقرار تشريعي ومؤسسات فعالة وقضاء مستقل وإدارة عامة قادرة على تنفيذ القوانين بكفاءة. وفي المراحل الانتقالية، غالبًا ما يتردد المستثمرون في ضخ رؤوس أموالهم قبل اتضاح شكل النظام الاقتصادي والقانوني، وهو ما يؤدي إلى تباطؤ الاستثمار، وبالتالي تباطؤ خلق فرص العمل والإنتاج.

كما أن الأزمة النقدية تشكل أحد أبرز مظاهر الركود. فعندما تتراجع قيمة العملة وترتفع معدلات التضخم، تنخفض القدرة الشرائية للأسر، ويصبح الاستهلاك مقتصرًا على الاحتياجات الأساسية. وهذا الانخفاض في الطلب ينعكس مباشرة على الأسواق، حيث تتراجع المبيعات، ويخفض المنتجون حجم إنتاجهم،



الركود الاقتصادي في سوريا بعد التحرير

فتزداد البطالة وتدخل الأسواق في حلقة ركود يصعب كسرها دون تدخل اقتصادي مدروس.

ولا يمكن إغفال تأثير العقوبات الاقتصادية والقيود على النظام المالي والتجاري، إذ تحد هذه الإجراءات من قدرة الشركات على الاستيراد والتصدير والحصول على التمويل والتكنولوجيا، كما تؤثر في سرعة إعادة الإعمار وجذب الاستثمارات، حتى مع وجود رغبة محلية في تنشيط الاقتصاد.

إلى جانب ذلك، فقد خسرت سوريا خلال سنوات الحرب جزءًا مهمًا من رأس مالها البشري. فهجرة الكفاءات والمهنيين وأصحاب الخبرات تركت فجوة يصعب تعويضها سريعًا، إذ لا يكفي توفر الأموال لإعادة بناء الاقتصاد إذا كانت الخبرات الفنية والإدارية غير متاحة بالقدر الكافي.

ومن العوامل التي تستحق الاهتمام أيضًا ضعف القطاع المصرفي ومحدودية التمويل. فالاقتصاد لا ينمو دون نظام مالي قادر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعات الجديدة. وعندما تصبح القروض نادرة أو مرتفعة التكلفة، يتراجع الاستثمار الخاص ويستمر الركود. في المقابل، لا ينبغي النظر إلى هذا الواقع باعتباره قدرًا دائمًا. فقد أثبتت تجارب العديد من الدول الخارجة من النزاعات أن التعافي ممكن عندما تتوافر رؤية اقتصادية طويلة الأجل، تقوم على تشجيع الإنتاج بدلاً من الاقتصاد الريعي، وإصلاح الإدارة العامة، وتعزيز الشفافية، وتوفير بيئة قانونية مستقرة، والانفتاح على الاستثمارات، مع إعطاء الأولوية لإعادة تأهيل البنية التحتية والتعليم والتدريب المهني.

إن التحدي الحقيقي الذي يواجه سوريا اليوم لا يتمثل فقط في إعادة بناء ما هدمته الحرب، بل في بناء نموذج اقتصادي جديد قادر على خلق فرص العمل، وتحقيق الاستقرار النقدي، واستعادة ثقة المواطنين والمستثمرين على حد سواء. فالازدهار لا تصنعه نهاية الحروب وحدها، وإنما تصنعه المؤسسات الكفؤة، والسياسات الرشيدة، والقدرة على تحويل السلام إلى تنمية مستدامة يشعر بثمارها جميع أفراد المجتمع.

## هل يمكن بناء ديمقراطية بنخب غير ديمقراطية؟

أ.ماهر رجب

تُعد الديمقراطية من أكثر القضايا حضوراً في نقاشات التحول السياسي، ولا سيما في الدول التي تخرج من إرث طويل من الاستبداد.

ففي هذه الحالات، لا يقتصر السؤال على كيفية الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام أكثر انفتاحاً، بل يمتد إلى طبيعة القوى التي تقود هذا الانتقال، ومدى التزامها الحقيقي بالقيم الديمقراطية.

ومن هنا يبرز سؤال أساسي: هل تستطيع نخب لا تؤمن بالديمقراطية فعلياً أن تبدأ مساراً ديمقراطياً؟ أم أنها قد تستخدم آليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ثم تنقلب عليها عندما تتغير موازين القوى؟

للإجابة عن هذا السؤال، لا بد أولاً من توضيح معنى الديمقراطية. فاختزالها في الانتخابات والاقتراع فقط يقود غالباً إلى ديمقراطية هشة، لا تصمد أمام الأزمات السياسية وقد تسهل عودة الاستبداد بصيغ جديدة.

وقد أظهرت تجارب مثل مصر وتونس أن وجود انتخابات أو مؤسسات شكلية لا يكفي وحده لحماية المسار الديمقراطي، إذا لم تكن هناك قواعد قانونية واضحة، وضمانات تحدّ من احتكار السلطة، وثقافة سياسية تقبل التعدد والخسارة، فإن المسار الديمقراطي سيواجه انتكاسة وارتداد إلى نمط استبدادي جديد.

يشير عدد من الباحثين، ومنهم لاري دايموند في كتابه «روح الديمقراطية»، إلى أن النظام الديمقراطي يحتاج إلى مؤسسات تحمي الحقوق والحريات وتضمن استمرار العملية السياسية.

وتشمل هذه الحقوق حرية المعتقد والرأي والتعبير والإعلام والتجمع والتظاهر، إلى جانب حق التصويت والترشح ضمن إطار قانوني لا يقوم على التمييز.

كما يتطلب النظام الديمقراطي فصلاً فعلياً بين السلطات الثلاث، وقضاءً



هل يمكن بناء ديمقراطية بنخب غير ديمقراطية؟

مستقلاً، وشفافية في الوصول إلى المعلومات، ومجتمعاً مدنياً قادراً على الرقابة والمساءلة.

وبذلك، لا تُقاس ديمقراطية أي نظام بوجود الانتخابات فقط، بل بمدى خضوع السلطة للقانون، وقدرة المواطنين على محاسبتها، واحترام حقوق المعارضين، واستعداد القوى الحاكمة لقبول الخسارة السياسية.

### النخبة الديمقراطية بين الخطاب والسلوك

يُعد مفهوم النخبة من المفاهيم الإشكالية في الأدبيات السياسية. فقد ربطته بعض المدارس الكلاسيكية بالأقلية التي تحتكر السلطة والاقتصاد وتؤثر في الرأي العام، بينما وسّعت الدراسات المعاصرة هذا المفهوم ليشمل الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وغيرها من الجهات المؤثرة، حتى وإن لم تكن جزءاً مباشراً من السلطة.

وعندما نتحدث عن نخبة ديمقراطية، فلا يكفي النظر إلى الشعارات التي ترفعها، بل ينبغي فحص سلوكها داخل تنظيماتها وفي علاقتها بخصومها. فالمعيار الحقيقي لا يظهر في الخطاب، وإنما في القدرة على قبول الاختلاف، واحترام قواعد المنافسة، والاعتراف بشرعية الخصوم.

ويمكن قياس ديمقراطية النخب من خلال قبول نتائج الانتخابات عند الخسارة، واحترام استقلال القضاء، والامتناع عن العنف والإقصاء، وعدم تعديل قواعد اللعبة السياسية لمصلحة الطرف الحاكم، إضافة إلى وجود تداول داخلي للقيادة داخل الأحزاب والتنظيمات.

### بين بدء الانتقال وترسيخ الديمقراطية

من المهم التمييز بين ثلاث مراحل مترابطة: بدء الانتقال الديمقراطي، وبناء المؤسسات الديمقراطية، وترسيخ الديمقراطية.

فقد تبدأ عملية الانتقال أحياناً على يد نخب لا تمتلك التزاماً ديمقراطياً كاملاً، إذ قد تقبل بعض الأنظمة السلطوية بإجراء انتخابات، أو صياغة دستور جديد، أو مشاركة جزء من السلطة تحت ضغط شعبي، أو بسبب تدخل خارجي، أو نتيجة عجزها عن الاستمرار في الحكم منفردة.

وفي مثل هذه الحالات، قد تُقبل

## هل يمكن بناء ديمقراطية بنخب غير ديمقراطية؟

الديمقراطية لا بوصفها قيمة نهائية، بل باعتبارها حلاً أقل كلفة من الصراع العنيف، أو وسيلة مؤقتة لتنظيم التنافس على السلطة.

غير أن هذا القبول لا يعني بالضرورة الاستمرار فيه. فمع تغيّر موازين القوى، قد تحاول إحدى النخب احتكار المجال السياسي أو تعديل القواعد لمصلحتها.

وهنا يظهر الفرق بين بدء الانتقال وترسيخ الديمقراطية.

فالانتقال قد يبدأ بتسوية مؤقتة، لكن الترسيخ يحتاج إلى مؤسسات تجعل قواعد المنافسة والتداول السلمي ملزمة للجميع، وتجعل الانقلاب عليها مكلفاً قانونياً وسياسياً ومجتمعياً.

لذلك، لا يتعلق السؤال فقط بما إذا كانت النخب تتحدث عن الديمقراطية، بل بما إذا كانت مستعدة لاحترامها حين تخسر السلطة.

**المجتمع ليس بمعزل عن التسويات**

تُعد التسويات بين النخب من الشروط المهمة لبدء الانتقال الديمقراطي، لأنها تساعد على إدارة الخلاف وتخفيف المخاوف ومنع الإقصاء والانتقام.

لكن هذه التسويات ليست ديمقراطية بالضرورة، فقد تقوم على المحاصصة وتقاسم النفوذ والمصالح بين مجموعة محدودة من الفاعلين، بينما يبقى المجتمع بعيداً عن التأثير الحقيقي.

ولا تصبح تسويات النخب ديمقراطية إلا عندما تؤسس لقواعد عامة ومفتوحة، وتضمن مشاركة المواطنين، وتمنع احتكار المجال السياسي، وتسمح بدخول قوى جديدة إلى المنافسة بوسائل سلمية وقانونية.

ويأتي الدستور في قلب هذه العملية، شرط ألا يكون مجرد انعكاس لموازين القوى المؤقتة، بل إطاراً يحمي الحقوق، ويعترف بالتعددية، ويمنع تركّز السلطات في يد جهة واحدة، ويضمن للمواطنين مشاركة فعلية لا رمزية.

**هل يمكن قيام ديمقراطية بنخب غير ديمقراطية؟**

يمكن لنخب غير ديمقراطية أن تقبل ببدء مسار ديمقراطي، أو أن تشارك في تأسيسه، نتيجة ضغوط داخلية وخارجية، أو بسبب توازن القوى



هل يمكن بناء ديمقراطية بنخب غير ديمقراطية؟

والتسويات السياسية.

لكن هذا القبول قد يظل مؤقتاً، وينتهي عندما تتمكن إحدى القوى من احتكار السلطة أو إعادة تشكيل قواعد المنافسة لمصلحتها.

لذلك، لا يُعد وجود نخب ديمقراطية شرطاً مطلقاً لبدء كل انتقال سياسي، لكنه عامل أساسي في ترسيخ الديمقراطية وضمان استمرارها. فالديمقراطية لا تستقر عندما تنظر إليها النخب باعتبارها أداة للوصول إلى الحكم فقط.

كما أن النخب التي لا تعترف بشرعية خصومها، أو لا تقبل الخسارة، أو تسعى إلى إخضاع القضاء والإعلام والمجتمع المدني، قد تستخدم المؤسسات الديمقراطية شكلياً، لكنها تفرغها تدريجياً من مضمونها.

ومن هنا، لا يكمن التحدي في دفع النخب إلى استخدام لغة ديمقراطية، بل في بناء مؤسسات وقواعد تجعل احترام الديمقراطية ملزماً، والانقلاب عليها مكلفاً.

خلاصة القول إن الديمقراطية المستقرة لا تنشأ من الانتخابات وحدها، ولا من الخطاب السياسي، ولا من وجود مؤسسات شكلية. إنها نتيجة تفاعل بين سلوك النخب، وقوة المؤسسات، وتوازن القوى، وقدرة المجتمع على المشاركة والمساءلة.

وقد يبدأ التحول الديمقراطي بمشاركة نخب لا تؤمن بالديمقراطية إيماناً كاملاً، لكن استمراره يظل مرهوناً بقبولها القيود المفروضة على السلطة، واحترامها نتائج المنافسة السياسية، واعترافها بحق الآخرين في الوصول إلى الحكم.

فالمعيار الحقيقي لديمقراطية النخب لا يظهر عندما تصل إلى السلطة، بل عندما تخسرها، ولا يظهر في حديثها عن الحرية، بل في مقدار الحرية التي تقبل منحها لمعارضيها.

## يوسف شمعون

**أ.رنا جابي**

**حاورته /أ.رنا جابي**

ثمة أصوات تذكرك بأسواق المدينة العتيقة وشوارعها التي تعبق برائحة الغار وحجارتها وقلعتها ومجالس الطرب التي صاغت الهوية العربية الموسيقية عبر الزمن فكانت موسيقى لا تشبه سواها..

هو صوت ولد من رحم الحضارة العريقة وتشرب من معين الموشحات والقدود الحلبية صوت عذب كالفرات شامخ كالقلعة فوّاح كزهور الغوطة صاف كزرقة المتوسط معتّق كياسمين الشام صوت يروي حكاية الفن الأصيل بصدق الإحساس ورقي الأداء بنبرة تعبر حدود الزمان والمكان لتستقر في أفئدة المستمعين فتغدو وطنا تحرّم الهجرة منه....

في تلك الليلة بات الحاضرون في سكرين من طرب وشجن ..أمام ذلك الصوت الذي يمتاز صاحبه بعبير التواضع وشذى الأدب...

في حفل التراث الذي أقيم في ولاية فيرجينيا الأمريكية صدح الصوت العملاق وعلى هامش الحفل كان لمجلتنا الشرف في لقاء سريع معه.

-حدثنا عن يوسف الإنسان؟

-يوسف شمعون من مواليد مدينة حلب السورية الغنية بتراثها الموسيقي كالموشحات والقدود.

-والفنان؟

-أنتمي إلى مدرسة حلب الطربية العريقة التي خرّجت العديد من عمالقة الطرب كالفنان صباح فخري ومحمد خيري وبكري الكردي وعمر البطش وغيرهم من القامات الموسيقية.

-كيف بدأت رحلتك الفنية؟

-بدأت مرتلًا في الكنيسة السريانية المعروفة بأصالة تراثها الموسيقي وعراقته وتعلمت من الموسيقي الكبير «نوري إسكندر» ونهلت من علمه الغزير ما صقل موهبتي وخلق بداية قوية لدي. كما تعلمت الكثير على يد المؤرخ والباحث المرجعي «محمد قدري دلال».

-كيف بدأت رحلتك في أمريكا؟

-هاجرت إلى ولاية نيوجرسي الأمريكية بهدف الدراسة وحصلت على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال وفي الوقت



## يوسف شمعون

ذاته تابعت مسيرتي الفنية مع الجالية العربية في أمريكا وكندا؟

-حدثنا أكثر عن نشاطاتك الفنية؟

-كفرد فعال في الجالية العربية الأمريكية أحييت الكثير من الحفلات في أمريكا، كندا، أوربا والعالم العربي تلك لحفلات حملت رسالة موسيقية اجتماعية ثقافية إنسانية مهمة عن الموسيقا العربية كان أهمها ما أقيم على مسارح الجامعات والمتاحف كجامعة كلومبيا وبرينستون وهارفرد ومتحف الروبن والأوركسترا العربية الوطنية بقيادة المايسترو مايكل إبراهيم وليلة خاصة «ليلة التراث» التي نظمتها اللجنة العربية لمناهضة التمييز في واشنطن العاصمة وغيرها.....

-متى أدركت أن الفن رسالة ومسؤولية؟

أسعى دائمًا على الجمع بين الحفاظ على الأصالة والابتكار والتجديد وقدحملت على عاتقي إعادة توزيع مجموعة من الموشحات بأسلوب معاصر دون الابتعاد عن الجذور والأصل وقد لاقى التجديد صدًى إيجابيا وواسعا بين صفوف الشباب في بلادنا العربية والمغتربين ليصل تراثنا إلى جمهور جديد ذو أصول عربية أو غير عربية. وبسبب شغفي وعمق شعوري بالمسؤولية أمام الطرب الأصيل قدمت برنامجًا فنيا «ليالي الطرب» ليصل الفن الأصيل إلى أكبر عدد من الجمهور والحقيقة كانت النتيجة مبهرة حقًا لقد استقبل طلاب الجامعات والشباب في بلاد الاغتراب -حتى من ولد في أمريكا منهم - وقد وصلنا إلى جمهورغيرعربي مهتم بالموسيقى والفن أيضا.

-ذكرت في أول الحوار أن رحلتك بدأت بالترتيل في الكنيسة السريانية؛ هل لك أعمال دينية تلامس وجدان؟

-قدمت ابتهالًا رمضانيًّا باللغة العربية والسريانية إشارةً للعالم بأن الفن لغة إنسانية عالمية ورسالة محبة ورفعًا لراية العيش المشترك ومعايدة وتحية لكل الصائمين في الشهر الفضيل ...

-بما يتميز الجمهور العربي الأمريكي؟

-يتميز بالتنوع وقد يجمع المدرج أحيانًا الوطن العربي كافة بالإضافة إلى غير العرب.

-في ختام لقائنا اليوم ما الرسالة اتي توجهها لجمهور الفن الأصيل؟

-أقول الأصالة لا تنقرض وستبقى رمزًا للرقي الموسيقي والتذوق الفني الراقي.

## غمام

### أ.عراب القصيدة

هيَ للحنانِ قصيدةٌ متألِّقـةُ
تُحيي القلوبَ برِقَّةِ الأنغامِ
إن أقبلتْ، خجلَ الربيعُ لوجهِها
وتبسَّمَتْ للدربِ كلَّ غمـامِ
تمضي، فيزهرُ في الخُطا أملُ المدى
وتفيضُ روحُ الودِّ بالإلهامِ
لو قيلَ: أينَ الجودُ؟ قالَ مُجيبُهُ:
في اسمِ ودها، أصدقُ الإنعامِ

## ذعيني

### أ.طوني كوبل

أُغَازِلُكِ كَمَنْ يُغَازِلُ الْبَحْرَ لَيْلًا
أَدْعُو أَمْوَاجَهُ لِتُسَامِرَنِي
حَتَّى الصَّبَاحْ

تهْمِسُ في قَلْبِي أَرْوَعَ الْقَصَائِدِ
وَتَقذِفُنِي إِلَيْكِ بِعَكْسِ الرِّيَاح



## مراودة

### أ.رشا عادل بدر

عَيْنٌ تُمَزِّقُ بِالأَشْوَاقِ أَقْفَالًا
فتصرخ الروح إكبارا واجلالا

صَوْتٌ يُرَاوِدُ شِرْيَانِي وَيَتْرُكُ لِي
حِمْلًا يُجَمِّعُ فَوْقَ الحِمْلِ أَحْمَالًا

مَا الحَلُّ إِنْ حَلَّتِ الأَحْلَامُ فِي دَمِنَا
لِتَجْعَلَ الحُبَّ لِلَّيْلَاتِ سِرْبَالًا

نَسْرِي إِلَى السِّدْرَةِ العُلْيَاءِ تَحْمِلُنَا
رِيحُ المَشَاعِرِ كَيْ نَجْتَازَ أَمْيَالًا

دَعْنِي أُوَدِّعُ مَا لَاقَيْتُ مِنْ وَجَعِي
وَأَنْثُرْ عَلَى شَفَةِ الأَلْحَانِ مَوَّالًا

وَارْسُمْ عَلَى أَسْطُرِ المَعْنَى مُجَازَفَةً
حَتَّى تُذِيبَ مِنَ الأَضْلَاعِ أَقْفَالًا

آهِ مِنَ العقل  لما ذاب في ولهٍ
آهٍ مِنَ القَلْبِ لما نحوه مَالَا

قل لي ولو كذبا أهواك يا أملي
دعنا نهدهد للقلبين اقوالا

دعنا نصلصل أشعارا بطينتنا
نسطّر العشق إن حلّ الهوى حالا

زدني بما فيك من شوق يزملني
وطفف الكيل  مكيالا و مكيالا

ولادة بيدي الاكوان أحملها
أمد للعشق أحبالا و أحبالا

من كوثري أبحر المعنى مصادفة
فسال من رئة الفردوس شلالا

ومن قليلي ارتوى كون بأكمله
حتى تزلزلت الاكوان زلزالا

ومن حبيبي ارتوت مليون قافية
ياحظ قلبي بالمعنى الذي اختالا

فهل سأنسى الذي أهذي بنبضته
وهل اطاوع ان انسى الهوى .؟ لا لا

## هَذَا الْهمُّ يُضْنِيك

أ.صلاح أمين

وَهَذَا الْهَمُّ يُضْنِيكَ
وَ يُـخْفِي الْـقَلْبُ مِنْ حِقْدٍ بَلَايَا
وَ عَـيْـنُ الْـمَرءِ تُـبْدِيهِ افْـتِضَاحَا

وَ يُـبْدِي الْـمَرْءُ مِنْ طَرْفٍ جَمَالًا
وَ قُـبْحُ الـطَّبْعِ يَـنْتَضِحُ انْـتِضَاحَا

وَ لَوْ رُسِمَتْ عَلَى الْوَجْهِ النَّوَايَا
لَـنَـاحَ الْـمَرْءُ مِـنْ قَـهْـرٍ نُـوَاحَا

بِـحَـدِّ الْـحِقْدِ يَـضْرِبُ كُـلَّ ظَـهْرٍ
بِـمَـكْرِ الـدَّهْـرِ يَـبْـكِيكَ الْـجِرَاحَا

إِذَا مَـالَـتْ بِـكَ الْأَيَّـامُ يَـوْمًا
تَـهَـلَّلَ وَجْـهُهُ الـدَّامِي ارْتِـيَاحَا

أُخَـيَّ لِمَ التَّحَاسُدُ في الْعَطَايَا
وَ قَـدْ أَطْـلقْتَ لِـلْحِقْدِ الْـجِمَاحَا

وَ تُشْقِي النَّفْسَ بِالْأَضْغَانِ طُرًّا
وَ تَـطْـلُبُ مَـا لِـغيْرِكُمُ امْـتِنَاحَا

أَمَـــا أُنْـبِـئـتَ أَنَّ اللهَ عَـــدْلٌ
وَ تَـقْـوَى اللهِ لِـلـرِّزقِ انْـفِـتَاحَا

أَرِحْ بِاللهِ فِـي الْأَحْـشَاءِ قَـلْـبًا
إِذَا يَـرْضَى بِـمَا قُسِمَ اسْتَرَاحَا

فَـإِبْـلِيسُ بِـفَعْلِ الْـحِقْدِ يُـرْمَى
بِسَهْمِ الطَّرْدِ يَنْكَشِحُ انْكِشَاحَا

أُولُـــو الْأَحْـقَـادِ لِـلـدُّنْيَا طِـلَابٌ
أُولُـو الْأَلْـبَابِ قَـدْ طَلَبُوا الْفَلَاحَا

فَـهَـلْ أَغْـنَـاكَ مِـنْ فَـقْرٍ ضِـغَانٌ
وَ هَـذَا الْـهَـمُّ يُـضْنِيكَ أَجْـتِيَاحَا

وَ يَـرْزُقُ مَـنْ يَـشَاءُ بِغَيْرِ حِرْصٍ



هَذَا الْهَمُّ يُضْنِيك

وَ ذُو حِـرْصٍ عَلَى الْأَرْزَاقِ طَاحَا

وَ ذُو فَـقْـرٍ عَـلَـى الْأَيَّـام جَـلْـدُ
وَ ذَو الْأَمْـوَالِ لِـلْحَقِّ اسْـتَبَاحَا

أَمَـا تَـخْشَى فَـذَا يَـوْمُ التَّلَاقِي
بَدَا كَالشَّمْسِ فِي الْأَجْوَاءِ لَاحَا

فَـــلَا تَـجْـمَعْ مِـنَ الْأَمْـوالِ إِلَّا
بِـطِيبِ الـنَّفْسِ وَ الْمَالَ الْمُبَاحَا

صَـلَاحُ الـنَّفْسِ يُـصْلِحُ كُـلَّ أَمْـرٍ
وَ إِنْ تَـفْسَدْ فَـلَا تَـأْمَلْ صَـلَاحَا

وَ حُـسْنُ الـطَّبْعِ يَـرْفَعُ قَدْرَ عَبْدٍ
وَ سُـوءُ الـطَّبْعِ يُـورِثُهُ انْـبِطَاحَا

وَ فِـعْلُ الْـمَرْءِ بَـعْدَ الْـمَوْتِ ذِكْـرٌ
فَـخَلِّ الذِّكْرَ فِي النَّاسِ امْتِدِاحَا

إِلَـهِي وَ اصْـرِفِ الْأَحْـقَادَ عَـنِّي
وَ رَضِّ الْـقَلْبَ يَـنْشَرِحِ انْشِرَاحَا

## الانتماء.. حاجة إنسانية تصنع الهوية وتوجّه السلوك

أ.حسين ملاحفجي

الانتماء ليس مجرد شعور عابر، بل هو إحدى أعمق الحاجات الإنسانية التي ترافق الإنسان منذ ولادته وحتى آخر مراحل حياته.

فالإنسان بطبيعته كائن اجتماعي لا يستطيع أن يعيش معزولًا عن الآخرين لفترات طويلة، لأن العزلة تولد الإحساس بالوحدة والاغتراب، بينما يمنحه الانتماء الشعور بالأمان والقبول والهوية. ولهذا يرى عدد من علماء النفس أن الانتماء ليس ترفًا نفسيًا، بل حاجة أساسية لا تقل أهمية عن كثير من الاحتياجات الضرورية لاستقرار الإنسان.

ومن أبرز من تناول هذه الفكرة عالم النفس الأمريكي أبراهام ماسلو، الذي وضع الانتماء في المرتبة الثالثة ضمن هرم الاحتياجات الإنسانية، بعد الاحتياجات الفسيولوجية والأمان. فبعد أن يؤمن الإنسان طعامه وشرابه وسلامته، يبدأ بالبحث عن الأسرة والأصدقاء والمجتمع الذي يشعر بأنه جزء منه، لأن الإنسان يحتاج إلى أن يكون مقبولًا ومؤثرًا داخل جماعة يتشارك معها القيم أو الأهداف أو حتى المشاعر.

والانتماء لا يقتصر على كونه إحساسًا داخليًا، بل ينعكس في السلوك أيضًا. فالإنسان قد يغير بعض تصرفاته أو عاداته أو طريقة حديثه من أجل الاندماج مع المجموعة التي يشعر أنه ينتمي إليها.

وربما كان هذا أحد الأسباب التي ساهمت عبر التاريخ في نشوء القبائل والشعوب والمجتمعات، حيث وجد الإنسان في الجماعة مصدرًا للحماية والتعاون والاستقرار.

لكن الانتماء ليس دائمًا إيجابيًا، إذ يمكن التمييز بين نوعين منه. الأول هو الانتماء المحرر، وهو الذي يمنح الإنسان الثقة والدعم والقدرة على النمو، ويشعره بأنه جزء من جماعة تقدره وتحترم وجوده. أما النوع الثاني فهو الانتماء المقيد، ويحدث عندما يحاول الإنسان التشبث



الانتماء.. حاجة إنسانية تصنع الهوية وتوجّه السلوك

بمجموعة لا تتقبله أو لا تمنحه التقدير والاحترام، فيتحول الانتماء إلى عبء نفسي بدلاً من أن يكون مصدرًا للقوة. وتتجلى أهمية الانتماء في كثير من تفاصيل الحياة اليومية.

فالتشجيع الرياضي، على سبيل المثال، لا يتعلق دائمًا بنتائج المباريات، بل بالشعور بالهوية المشتركة مع نادٍ أو منتخب معين. لذلك نجد المشجعين يواصلون دعم فرقهم حتى في فترات الخسارة، لأن العلاقة تجاوزت حدود المنافسة الرياضية وأصبحت جزءًا من هويتهم الشخصية.

كما تدرك الشركات العالمية قوة هذا المفهوم، ولذلك لا تبيع منتجاتها فقط، بل تعمل على بناء علاقة عاطفية مع عملائها.

ففي دراسة أجرتها شركة بيبسيكو عام 1975، قُدمت للمشاركين أكواب تحتوي على مشروبي بيبسي وكوكاكولا دون إظهار العلامات التجارية، فاختار كثير منهم مشروب بيبسي بناءً على المذاق. لكن عندما ظهرت الشعارات، اتجهت الأغلبية إلى اختيار كوكاكولا. وقد فسر سيرجيو زيمان، أحد أشهر خبراء التسويق في شركة كوكاكولا، هذه النتيجة بقوله إن كثيرًا من المستهلكين يربطون كوكاكولا بذكريات وتجارب شخصية، أي أن الشركة نجحت في خلق شعور بالانتماء بينها وبين عملائها، وهو ما جعل العلامة التجارية تتفوق على المذاق وحده.

وينطبق الأمر ذاته على كثير من العلامات التجارية العالمية مثل آبل ولاكوست وغيرها، حيث لا يشتري بعض الناس هذه المنتجات بسبب جودتها فقط، بل لأنها تمنحهم إحساسًا بالانتماء إلى نمط حياة أو فئة اجتماعية أو ثقافة معينة. وفي النهاية، يبقى الانتماء أحد أهم المحركات الخفية للسلوك الإنساني.

فهو يؤثر في قراراتنا، وعلاقاتنا، واختياراتنا، وحتى في طريقة رؤيتنا لأنفسنا وللعالم من حولنا. لكن الانتماء الحقيقي هو الذي يمنح الإنسان الحرية والثقة والكرامة، لا ذلك الذي يقيده أو يفرض عليه التخلي عن ذاته. فالإنسان قد ينتمي إلى وطن، أو أسرة، أو فريق رياضي، أو مؤسسة، أو فكرة، لكن أجمل أشكال الانتماء هو ذلك الذي يجعله أكثر إنسانية، وأكثر قدرة على العطاء والتطور.

## الدَّرْوِيشَةْ

أ.محمد فتحي السباعي

أَلْقَتْ عَلَى دَرْبِ الْيَقِينِ خِمَارَهَا
وَمَضَتْ تُرَتِّلُ فِي السُّرَى أَسْرَارَهَا
لَا وَجْهَ إِلَّا وَجْهُ مَنْ أَحْيَا الرُّؤَى،
فَتَنَاثَرَتْ فِي النُّورِ كُلُّ غُبَارَهَا
وَتَوَضَّأَتْ بِالدَّمْعِ حَتَّى أَشْرَقَتْ
فِي الْقَلْبِ مِحْرَابًا يُنِيرُ مَدَارَهَا
وَرَأَتْ بِأَنَّ الْحُبَّ لَيْسَ حِكَايَةً،
بَلْ أَنْ تَذُوبَ الرُّوحُ فِي أَنْوَارَهَا
وَإِذَا الْمَسَافَاتُ اسْتَطَالَ سُكُونُهَا،
جَعَلَتْ رِضَاهُ لِخُطَاهَا دَارَهَا
لَا اسْمُ يُقَيِّدُهَا، وَلَا ظِلٌّ لَهَا،
إِلَّا الْفَقِيرُ إِلَى الْكَرِيمِ شِعَارَهَا
مَا بَيْنَ نَبْضِ الْقَلْبِ وَالْغَيْبِ الَّذِي
تَرْجُوهُ، كَانَ اللَّهُ وَحْدَهُ جَارَهَا
فَتَلَاشَتِ الْأَلْفَاظُ حِينَ تَجَلَّتِ
فِي السِّرِّ، وَاسْتَحْيَا الْبَيَانُ حِوَارَهَا
يَا سَالِكِينَ إِلَى الْمَحَبَّةِ، إِنَّهَا
لَا تُدْرَكُ الْأَسْمَاءُ بَلْ أَثْمَارَهَا
مَنْ ذَاقَ مَعْنَى الْحُبِّ أَدْرَكَ أَنَّهُ
لَا شَيْءَ يَبْقَى غَيْرُ مَنْ أَبْقَاهَا
فَامْضُوا خِفَافًا... وَاتْرُكُوا لِلرِّيحِ مَا
حَمَلَتْ، وَخُذُوا مِنَ الرِّضَا أَقْمَارَهَا.



## حيرة قلب

أ.رؤوف جنيدي

عندما تتأجج نار الهوى تحت رماد النسيان . وتتضور جوارح الشاعر فى ضرام الذكريات.
يتمرد القلب وراء قضبان السلوى وينقض كل ما قطعه على نفسه من عهود.
فقد بات كتمان الحنين ألماً يضرب الروح وأنيناً يعتصر المشاعر.
فما على الفؤاد إلا أن يهبَّ منتفضاً ليخبر صاحبه أن المشاعر لا تموت ولكنها قد تكمن قليلاً لإرضاء العقل إلى أن تحين لحظة خضوعٍ لا حيلة له فيها.

ففى أرقى ملاحم العتاب دار هذا الحديث بين الشاعر قيس بن الملوح وقلبه.
بعد أن داعبه طيف ليلى فأضرم النار من جديدٍ في موقد ذكرياته.
راح الشاعر يلملم جراح سلواه متخفياً وراء قلبه ملقياً عليه باللوم متحججاً بأنه هو السبب في اتقاد مشاعر الحنين من جديد ليبقى الشاعر محتفظاً بكبريائه في الصمود والنسيان.....

في أروع سجالٍ وجداني بين شاعرٍ وقلبه خطَّه الشاعرً بمداد المحبين وكتبه بطرف شريانه على شغاف الوجد.. يقول قيسُ مخاطباً قلبه:

ألست وعدتني ياقلبُ أني
إذا ما تُبت عن ليلى تتوب
فها أنا تائبُ عن حب ليلى
فما لك كلما ذُكِرت تذوب

## عَهْدٌ لا تُبْطِلُهُ المَسافات

**أ.أحمد شميس يعربي**

أقسمُ لكِ ــ وما عرفتُ في الحبِّ يمينًا أصدقَ من ارتجافةِ قلبي حين يمرُّ اسمُكِ فيه ــ أنني ما اتخذتُكِ حبيبةً عابرةً على أرصفة العمر، بل وطنًا أقمتُ فيه خيمتي الأخيرة، ورفعتُ فوق سمائه رايةَ انتمائي. أقسمُ أن حبَّكِ لم يكن نزوةَ عابرٍ استوقفه جمالُ الطريق، بل قدرًا نزل في دمي كما ينزل الضوءُ في شرايين الفجر، فصار جزءًا من تكويني، وصرتِ أنتِ الجهةَ التي تتجه إليها روحي كلما تاهت الجهات.

وأقسمُ أن قلبي ما زال يحملُ اسمكِ كما تحملُ الأشجارُ أعشاشَها المهجورة؛ لا تُسقطها الرياحُ مهما تعاقبت الفصول. فإن ابتعدتِ، ازددتُ اقترابًا منكِ بالحنين، وإن أوصدتِ أبوابَكِ، فتحتُ لكِ في صدري ألفَ نافذةٍ من الدعاء والوفاء. وما الهجرُ عندي إلا مسافةٌ تعجزُ عن إقناع نبضي بأنكِ غبتِ؛ فكلُّ ما فيَّ ما زال يُقيمُكِ في مقام الحضور، ويُرتِّلُكِ سرًّا كما يرتلُ الناسُ صلواتِهم في الليالي الموحشة.

وأقسمُ أنني أنتمي إلى قلبكِ انتماءَ النهرِ إلى منبعه، وانتماءَ الظلِّ إلى شجرته، وانتماءَ النجمةِ إلى ليلها. لستُ أبحثُ عن بديلٍ لكِ، لأن البدائلَ تُطلب للأشياء، وأنتِ عندي معنى. والمعاني العظمى لا تُستبدل، بل تُحمل في الروح كما تُحمل الأوطانُ في المنافي. لذلك ما زلتُ أقيمُ فيكِ وإن أقمتِ بعيدًا عني، وما زلتُ أراكِ في تفاصيل الأيام كما يرى البحرُ القمرَ في كلِّ موجةٍ وإن كان بينهما اتساعُ السماء.

وأقسمُ أخيرًا أن عشقي لكِ ثابتٌ كثباتِ الجبال في وجه العواصف، لكنه أكثرُ رقةً منها؛ لأن الجبلَ لا يشعر، أما أنا فأشعر بكلِّ غيابٍ منكِ كأنَّ العمرَ يُنتزعُ من أطرافه. فإن اخترتِ الهجرَ، بقيتُ وفيًّا. وإن طال البعدُ، بقيتُ منتظرًا. وإن أصررتِ على الرحيل، بقي حبُّكِ في دمي يقاومُ النسيان كما تقاومُ زهرةٌ وحيدةٌ زحفَ الشتاء. فبعضُ العهودِ لا تُكتبُ بالحبر، بل تُنقشُ على جدار القلب، وحبُّكِ عندي واحدٌ من تلك العهود التي لا يملك الزمنُ أن يمحو منها حرفًا واحدًا.



## كتابَـــــةْ

أ.شيماء عبيد

عَنْ ذُرْوةِ المعنَىٰ يُفتِّـشُ شَاعرٌ
عيناهُ مِنْ أثرِ الدموعِ مُصابَةْ

ويَداهُ مِنْ فرطِ الغيابِ تَرُدُّهُ
لا شيءَ عندي.. كيفَ لي بكتابَةْ؟!

اِمْنَحْ وجودَكَ فرصةً.. واتْـبَـعْ أنِيـــ
ـنَكَ كي ترىٰ ــ مِنْ خَطوهِ ــ أسبَابَهْ

رُؤيَاكَ، ينقصُها الكثيرُ لأسْتبِيـــ
ـــنَ مواضعَ النُّورِ التي بالغَابَةْ

رُؤيَايَ تشرحُ نفسَها، لكنَّها
وكحالِ أيِّ بدايةٍ.. مُرْتَابَةْ!

مُرِّي بذاكِرَةِ الفؤادِ، وجَرِّبِي
سَتَرَيْنَ أغربَ مَا رَوتْهُ رَبَابَةْ!

سَتَرَيْنَ مَوَّالًا بِثوبِ فراشةٍ
فوضَاهُ ترسُمُ لوحةً خلَّابَةْ

وخُطَاهُ، يَالَ خُطَاهُ! يجرحُها الندَىٰ
! مِنْ فرطِ طيبتِها احتَمَتْ بِسحابَةْ

سَتَرَيْنَ مِنْ بعدِ الـتَّغَرُّبِ أحرُفًا
قامَتْ؛ لتنثرَ وردَها بِمَهابَةْ

ظَنَّ الجميعُ فناءَها بعدَ اختفاءٍ
غامضٍ لحكايةٍ كانت لها عرَّابَةْ

ستريْنَ أطيارًا تُحرِّضُ ريشَها
تندَىٰ.. تحاولُ أنْ تُعيدَ شبَابَهْ

ستريْنَ كُلَّ العالقينَ.. فَمَهِّدِي
سُبُلَ الغناءِ وحَدِّثِي أسرابَهْ

ذنبُ القصائدِ ــ يا صديقةُ ــ أنَّها
تَنْفِي اضطرابَكِ بَعدَ كلِ كِتابَةْ!

فتعوَّدِي كيفَ الغيابُ، ودَرِّبِي
بعضَ الأصابعِ؛ كي تُعِدَّ شَرابَهْ

ودَعِيهِ يَخْفُتُ برهةً.. صوتُ الحنيـــ
ـــنِ يُعيدُهُ بِهَوادَةٍ ورَحابَةْ

## الكلمة التي...

**أ.عطاف سالم**

الكلمة التي حملتنا
بأجنحتها الألف
كانت قادرة

الكلمة التي فلقت حبّة الشعر
و نثرت قمح الروح فينا
كانت شاعرة

الكلمة التي هزمت فينا الكبر
وحطمت أسوار البعد التسعين بعد المئة
كانت عاشقة

الكلمة التي فتلت أوردة الشوق المتفرقة
وحزّت به أفقنا المتمرد الهارب..
كانت منقوعة بماء الحب

الكلمة التي أجبرتنا على المجيء
من خلف أوراد الغيب فالتقينا
في دهشة بكر

كانت لاشك ساحرة

الكلمة التي نفخت فينا الروح بالروح
بالنور
بالشعر
بالحب
كانت غير عادلة
قتلتنا بالصمت

الكلمة التي ذرّت فينا شذرات السّحر
ونثْرَ الحسّ
وحبّات اللوعة بالورد
كانت هيمانة عبقرية

الكلمة التي وُجدتْ
فخلقتْ
وأحيتْ
ثم أماتتْ
فعدنا أغرابًا في الشفق بلا أفئدة
كانت قاهرة

الكلمة التي..
والتي...
والتي...

كانتْ ( أناي )



## أُحبّك

**أ.أحمد الشيخ**

أحبك.....
لا تعني الحُبّ،
الحُبُّ يَعني:
أن أمنح الآخرين رفاهيةَ النقاء،
لولا هذا النقاءُ.. لضاعَ العالمُ في مأزقِ الخِذلان.

فالحُبُّ..
أن أحملَ أعباءَ الإنسانيةِ على كاهلي،
أن أرسمَ  بصمتٍ
لوحةً لملامحِ وجهٍ مُبتسم.

## عُودُوا

**أ.شكري علوان**

عُودُوا إِلَىٰ
حُبٍّ تَوَارَىٰ وَانْزَوَىٰ
حُبٍّ بِهِ نَرْقَىٰ
مَرَاقِيَ سَعْدِنَا
نَسْعَىٰ لَهُ، يَدْنُو لَنَا
يَمْحُو بِأَدْرَانٍ تَفَشَّتْ قَاتِلَهْ
يَسْرِي إِلَىٰ...
كُلِّ الْقُلُوبَ الْقَاحِلَهْ
يُحْيِي مَوَاتًا بِالرُّكَامْ
قَدْ عَادَ فِي فَيْضِ الْغَرَامْ

عُودُوا إِلَىٰ...
مَاضٍ لَهُ فِي قَلْبِنَا
نَبْضٌ يُدَاوِي جُرْحَنَا
بَلْ يَحْصُدُ النَّارَ الَّتِي
أَوْدَتْ بِنَا نَحْوَ الْهَلَاكْ
أَلْقَتْ بِنَا..
فِي هُوَّةِ الْحَتْفِ الَّذِي
مَا عَادَ يَنْأَىٰ بِانْفِكَاكْ

عُودُوا إِلَىٰ
أَخْلَاقِنَا
كَيْ نَسْتَعِيدَ الْمَاضِيَا
نَبْكِي إِذَا...
يَبْكِي الصَّدِيقُ الْمُبْتَلَىٰ
نَحْبُو إِلَىٰ..
نَفْعٍ بِهِ قَدْ يُجْتَبَىٰ
نَنْشُدُو إِذَا...
يَشْدُو بِصَوْتٍ قَدْ عَلَا
قَدْ ضَمَّنَا...
وُدٌّ يَرُدُّ النَّائِيَا
نَرْقَىٰ وَنَعْلُو بِالْبِنَا
بِالْعِلْمِ وَالْعَقْلِ السَّلِيمْ
مَا اعْوَجَّ دَوْمًا مُسْتَقِيمْ

عُودُوا إِلَىٰ..
إِخْوَانِنَا
بِالنَّصْرِ وَالتَّأْيِيدِ
لَا خِذْلَانَ، لَا نُكْرَانَ
هَـٰذَا حَقُّهُمْ...
وَالْحَقُّ دَيْنُ
وَالْوَفَا إِعْلَانُ
إِنَّا سِرَاجٌ لِلْغَرِيبْ
إِنَّا أَمَانٌ لِلْقَرِيبْ



## عيناك

**أ.محمود جمعة**

أن تغزو بلادَ جميلةٍ
عيناكِ نبعٌ للغريبِ الصادي
يا من عشقتُكِ دون أي مُرادِ

أنا في الغرامِ ذبيحَ عينيكِ التي
صدَّتْ جنونِي فاستمرَ عِنادي

أنا متعبٌ وجدَ السلامُ طريقهُ
وكأن حبَّكِ في السما مِيعادِي

ما كنتُ أعلمُ حين سارت خُطوتِي
أني سأعشقُ وردةَ الأعيادِ

واللهِ ما أخترت الطريقَ وإنما
كحلُ العيونِ السمرُ قدَّ فؤادِي

ستونَ عاماً في المتاهةِ مفرداً
حتى وجدتُ بعشقِها ميلادِي

من قال إن المرءَ يملكُ أمرَه
لو مر نورُ عيونِها ببلادِي

قامت فقام العمرُ يرفلُ خلفَها
ثملاً بسحرِ قوامِها الميادِ

قالت فقال الشعرُ هذا مسكني
عشرون عوداً في يدَّي عوادِ

صمتتْ فصارَ الصمتُ قلباً نابضاً
الصمتُ أحياناً غناءُ الحادِي

ضحكت فصار الكونُ يضحكُ راضياً
قلبي الغزالُ وضحكُها صيادي

نظرت فذاقَ النورُ كأسَ عيونِها
فكأن قلبي صار من حسادي

قالت توقف ذا طريقٌ مغلقٌ
فمضت على ذاتِ الطريقِ جيادي

الحب أن تغزو بلادَ جميلةٍ
لا أن تكون مهادناً وحيادي

والعشقُ أن تُمحى أمامَ جيوشِها
وتصيرُ رايةُ عشقِها أمجادِ

## هاني شنودة... الموسيقار الذي سبق زمنه

أ.أسامة حجاج

**قراءة في مشروع موسيقي غيّر وجه الأغنية المصرية والسينما**

لا تُقاس قيمة الموسيقار بعدد الألحان التي يكتبها، بل بقدرته على تغيير طريقة التفكير في الموسيقى.

وهناك قلة قليلة من الفنانين استطاعوا أن يحدثوا هذا التحول، وكان هاني شنودة واحدًا منهم.

فلم يكن مجرد ملحن أو موزع موسيقي، بل صاحب مشروع فني أسهم في نقل الأغنية المصرية إلى مرحلة جديدة، وجعل التوزيع الموسيقي عنصرًا إبداعيًا لا يقل أهمية عن اللحن والكلمة.

في سبعينيات القرن الماضي، كانت الأغنية المصرية تمتلك تاريخًا ثريًا وأسماءً كبيرة، لكنها كانت بحاجة إلى لغة موسيقية تستوعب تحولات العصر.

أدرك هاني شنودة أن التجديد لا يتحقق بقطع الصلة مع التراث، وإنما بإعادة تقديمه بروح معاصرة.

لذلك مزج بين الآلات الشرقية والغربية، واستفاد من الهارموني والإيقاعات الحديثة، مع الحفاظ على الهوية المصرية التي بقيت حاضرة في ألحانه.

وتُعد تجربة فرقة المصريين أبرز تجليات هذا المشروع.

فقد جاءت الفرقة لتقدم شكلًا جديدًا للأغنية العربية، يعتمد على الأداء الجماعي، وتوزيع الأصوات، والهارموني، والإيقاع الحيوي.

لم تكن البطولة فيها للمطرب وحده، بل للموسيقى أيضًا.

وفي أعمال مثل «ماشية السنيورة» و«بنات كتير» و«لو كان بايدي»، تظهر قدرة هاني شنودة على تقديم أغانٍ بسيطة في ظاهرها، لكنها متقنة البناء، تعتمد على جمل لحنية قصيرة



هاني شنودة... الموسيقار الذي سبق زمنه

وإيقاعات نابضة تجعلها قريبة من المستمع وقادرة على البقاء في الذاكرة.

ولم يتوقف تأثيره عند حدود الفرقة، بل امتد إلى اكتشاف وتقديم أصوات جديدة، والإسهام في تشكيل شخصياتها الموسيقية.

فقد آمن بأن الفنان ليس مجرد صوت جميل، وإنما مشروع فني يحتاج إلى رؤية.

لذلك كان حضوره مؤثرًا في بدايات عدد من المطربين الذين أصبحوا لاحقًا من أبرز نجوم الغناء العربي، وفي مقدمتهم محمد منير وعمرو دياب، حيث أسهمت رؤيته الموسيقية في إبراز خصوصية أصواتهم وتقديمها بصورة مختلفة.

أما في الموسيقى التصويرية، فقد كشف هاني شنودة عن وجه آخر من موهبته.

لم يتعامل مع موسيقى الأفلام بوصفها خلفية للمشهد، بل باعتبارها جزءًا من السرد الدرامي.

كانت الجملة الموسيقية عنده ترسم الحالة النفسية للشخصية، وتمنح المشهد إيقاعه الداخلي، وتشارك في بناء المعنى.

لذلك جاءت موسيقاه في العديد من الأفلام حاضرة بوصفها عنصرًا دراميًا لا يقل أهمية عن الصورة أو الحوار.

ومن يتأمل أسلوبه يلاحظ أنه كان يميل إلى الاقتصاد في الجملة الموسيقية، والابتعاد عن الزخرفة غير الضرورية، مع منح كل آلة دورًا واضحًا داخل البناء العام.

كما استطاع أن يحقق توازنًا نادرًا بين البساطة والعمق؛ فموسيقاه سهلة الوصول إلى المستمع، لكنها تحمل في الوقت نفسه بناءً فنيًا محكمًا يكشف عن ثقافة موسيقية واسعة ورؤية واعية.

ولم يكن هاني شنودة في منافسة مع أبناء جيله من الموسيقيين الكبار، بل كان صاحب مسار مختلف.

فإذا كان بليغ حمدي قد منح الأغنية الشعبية أفقًا جديدًا، وعمار الشريعي قدّم تجربة ثرية في الموسيقى الدرامية، وعمر خيرت رسّخ حضور الأوركسترا في الوجدان العربي، فإن هاني شنودة انشغل بتحديث الصوت المصري، وإعادة

## هاني شنودة... الموسيقار الذي سبق زمنه

تعريف دور التوزيع الموسيقي، وإدخال مفاهيم جديدة في صناعة الأغنية دون أن يفقدها هويتها.

إن الإرث الحقيقي لهاني شنودة لا يتمثل في عدد الأغنيات أو الأفلام التي حملت توقيعه، بل في الأثر الذي تركه في الوعي الموسيقي لجيل كامل.

فقد رسّخ مكانة التوزيع الموسيقي بوصفه فنًا قائمًا بذاته، وفتح الباب أمام تجارب جديدة، وأثبت أن الموسيقى ليست مجرد وسيلة للترفيه، بل لغة قادرة على التعبير عن روح العصر.

لهذا سيبقى هاني شنودة واحدًا من أبرز المجددين في تاريخ الموسيقى العربية؛ لأنه لم يكتفِ بتقديم أعمال ناجحة، بل أسهم في تغيير الطريقة التي نسمع بها الموسيقى، ونفكر بها، ونمنحها مكانتها بوصفها فنًا يصنع الوجدان ويواكب الزمن.

إذا كان هاني شنودة قد توقّف عن العطاء برحيله، فإن موسيقاه لم تتوقف. فما تركه من ألحان وتوزيعات وتجارب فنية سيظل حاضرًا، يتجدد مع كل استماع، ويُلهم أجيالًا جديدة من الموسيقيين والباحثين والمستمعين.

فالأعمال العظيمة لا تنتهي برحيل أصحابها، بل تبدأ حياتها الحقيقية في ذاكرة الناس، حيث يبقى الفن الصادق شاهدًا على أن الإبداع أقدر من الزمن على مقاومة الغياب.

## هل نرضى أن نعيش في مكبٍّ كبير؟

أ.بثينة الخليل

تأخذك الذكرى، فيطوف بك الشوق إلى سهرة دافئة في ساحة سعد الله الجابري بحلب، أو تحنّ إلى نزهة تسترد فيها أنفاسك على شاطئ البحر في اللاذقية، أو تذرع أزقة دمشق القديمة لتستنشق عبق الياسمين المتسلّق جدرانها العتيقة.

لكن صفو هذه الصورة العذبة سرعان ما يعكره واقع ثقيل، إذ تقع عيناك على مشاهد من الإهمال تجرح النفس، بين أكياس نفايات تتساقط من الشرفات، أو تُلقى بعشوائية من نوافذ السيارات، وساحات عامة كانت يوماً عنواناً للبهاء، فإذا بها تتحول بعد كل تجمع بشري إلى مساحة تعج بالمخلفات، وشواطئ فقدت نقاءها تحت أكوام البلاستيك وبقايا الفحم المشتعل.

أصبحنا جميعاً نتحسر ونشكو انتشار الحشرات، وطنين البق، والروائح الكريهة التي تحاصر أحياءنا.

نرفع أصواتنا قائلين: «باتت بلادنا موبوءة»، ونغفل، في خضم الغضب، أن هذا الواقع لم يهبط علينا من السماء، بل صنعته أيدينا حين تناسينا أن النظافة ليست كنس ومسح، بل ثقافة، وسلوك، وحضارة، وجزء من منظومة القيم.

وحين تخالط الناس في الحارات القديمة والأسواق المكتظة، تسمع قصصاً تدل على أن الأزمة لا تكمن في نقص حاويات القمامة فحسب، بل في تراجع الإحساس بالمسؤولية العامة.

يروي أحد الشبان حادثة كادت تنتهي بكارثة، عندما كان يقود سيارته ببطء في أحد أزقة دمشق القديمة، فإذا بكيس نفايات ثقيل يهوي من إحدى الشرفات ليصطدم بالزجاج الأمامي ويحجب عنه الرؤية للحظات.

وما إن ترجل ليستوضح مصدر الكيس، حتى رأى شابتين تطلان من شرفة علوية، وعندما عاتبهما على هذا التصرف الذي كاد يتسبب بحادث خطير، جاءه الرد ببرود: «وما شأنك أنت؟».



هل نرضى أن نعيش في مكبٍّ كبير؟

عبارة تختصر حجم اللامبالاة وضعف الشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين.

وفي مكان آخر، يصف أحد الشبان مشهداً يتكرر يومياً، إذ يرى بعض الأشخاص يستثقلون السير بضع خطوات لوضع النفايات داخل الحاوية، فيلقونها حيث يقفون.

كما تروي إحدى الفتيات أنها كثيراً ما تشاهد المارة يكتفون بوضع أكياس القمامة إلى جانب الحاوية بدلاً من إلقائها داخلها، رغم أن الأمر لا يحتاج سوى إلى حركة بسيطة.

ويؤكد صاحب أحد المحال التجارية هذه الصورة، إذ يقول إنه يبدأ يومه بجمع ما يتركه المارة أمام متجره وإعادته إلى داخل الحاويات حفاظاً على نظافة المكان.

## هل نرضى أن نعيش في مكبٍّ كبير؟

ورغم أن ضيق بعض الحارات القديمة وصعوبة وصول آليات جمع النفايات يشكلان تحدياً حقيقياً، فإن كثيرين يرون أن المشكلة تتجاوز الجانب الخدمي.

فحتى لو تضاعف عدد الحاويات وتحسنت عمليات الترحيل، فإن المشهد لن يتغير ما لم يتغير السلوك الفردي، ويترسخ الشعور بأن نظافة المكان مسؤولية الجميع.

وهنا يفرض سؤال نفسه: هل يقبل أحدنا أن يلقي بقايا طعامه في وسط غرفة الجلوس في منزله؟ أو أن يترك القاذورات فوق سجاد بيته؟ بالتأكيد لا.

فلماذا نستسهل تلويث الشارع، مع أنه الامتداد الطبيعي لبيوتنا؟
فالفضاء العام ليس مساحة تقع ضمن مسؤولية البلدية، بل هو مرآة تعكس أخلاق المجتمع، ومدى احترام أفراده للبيئة التي يعيشون فيها.

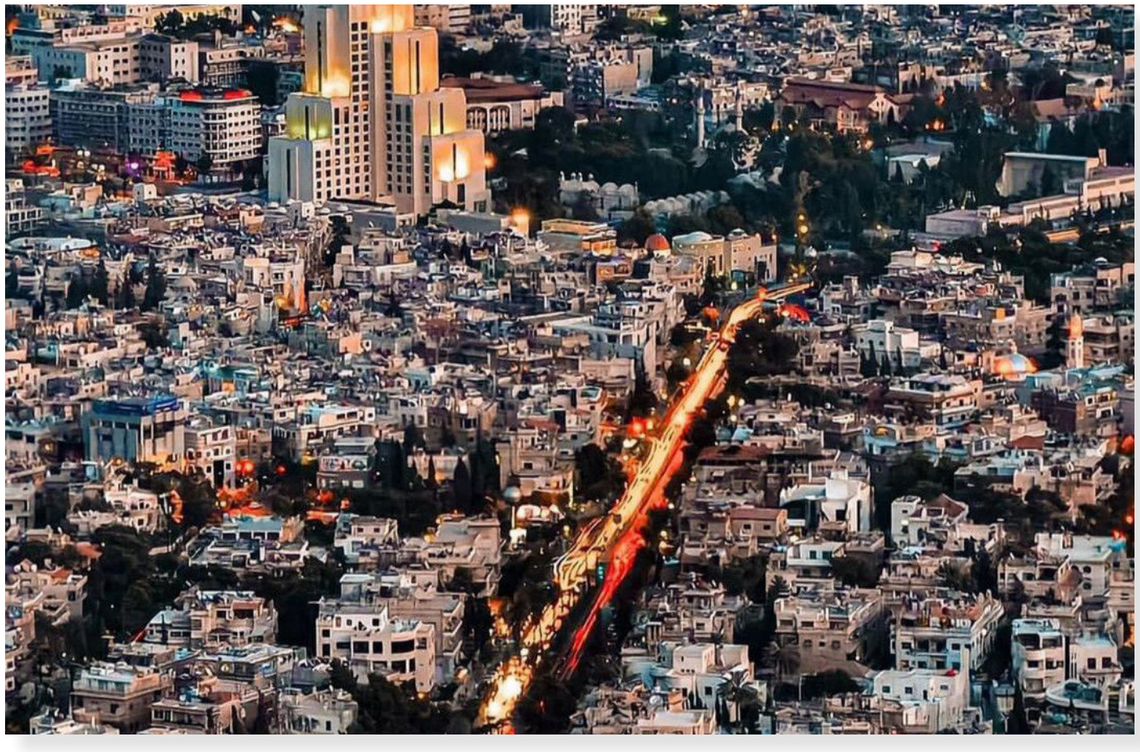



## هل نرضى أن نعيش في مكبٍّ كبير؟

معالجة هذه الظاهرة لا تكون بانتظار المعجزات، وإنما بخطة متكاملة تجمع بين الردع والتوعية والمشاركة ا لمجتمعية .

ولم تعد العقوبات دعوات نظرية، بل أصبحت جزءاً من تجارب محلية، كما حدث في بلدة عين ترما بريف دمشق، حيث أطلقت البلدية مبادرة «المواطن الرقيب»، التي تقوم على فرض غرامات على مخالفات النظافة وحرق الحاويات، مع تخصيص مكافآت للمواطنين الذين يوثقون هذه المخالفات.

وقد أسهمت هذه الخطوة في تعزيز الرقابة المجتمعية وإعادة الاعتبار للمكان العام.
وفي عصر تتشكل فيه القناعات عبر الشاشات أكثر مما تتشكل في الساحات، يغدو تفعيل الإعلام الرقمي ضرورة مجتمعية لا ترفاً.

فالحملات الرقمية الهادفة، والمحتوى التوعوي المبتكر، وقصص النجاح التي تتداولها المنصات، قادرة على ترسيخ ثقافة النظافة بوصفها سلوكاً حضارياً ومسؤولية جماعية، لا التزام مؤقت.

ويكتمل هذا الدور بدعم المبادرات الشبابية والتطوعية لتنظيف الأحياء وتجميلها، لأن الإنسان بطبيعته يحرص على المكان الذي شارك في بنائه والعناية به.
فرقي المجتمعات لا تقاس بما تشيده من عمران فحسب، بل بما تتركه في فضائها العام من أثر حضاري.

فالشارع هو الكتاب المفتوح الذي يقرأ منه الزائر أخلاق المدينة قبل أن يتعرف إلى تاريخها، ويستدل منه أبناؤها على مقدار انتمائهم إليها.

لذلك، فإن معركة النظافة ليست معركة ضد النفايات وحدها، بل معركة لاستعادة الذوق العام، وإحياء الشعور بالمسؤولية، وترميم العلاقة بين الإنسان ومكانه.

وعندما يصبح الحفاظ على الشارع سلوكاً تلقائياً يمارسه الجميع، نكون قد بدأنا فعلاً في بناء مدينة تليق بأهلها، ووطن يليق بمستقبله.

## حين يصبح الشارع وطناً بديلاً للأطفال

أ.جهان الخلف

التفكك الأسري... بوابة إلى الشارع

يُعدّ التفكك الأسري، ولا سيما في أوقات الحروب والنزاعات، من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تؤدي إلى انهيار البنية الأسرية والعاطفية داخل العائلة.

وغالباً ما ينتج عن فقدان أحد الوالدين، أو التهجير، أو الاعتقال، أو غياب المعيل، أو الصدمات النفسية المتراكمة، الأمر الذي يحرم الأطفال من الشعور بالأمان والاستقرار، ويؤدي إلى ضياع الأدوار الوالدية وانتشار عمالة الأطفال والتسول بحثاً عن مقومات البقاء.

وخلال سنوات الحرب، تفاقمت صور التفكك الأسري نتيجة وفاة أحد الوالدين أو إصابته أو اعتقاله أو اختفائه، ما ترك الأم أو الأب المتبقي في مواجهة مسؤوليات معيشية ونفسية تفوق قدرته على التحمل.

كما يشكل غياب الاستقرار الأسري تهديداً مباشراً للنمو النفسي للأطفال، إذ يعانون الخوف المستمر والقلق ومشاعر الفقد، وهو ما ينعكس على تحصيلهم الدراسي وسلوكهم الاجتماعي، وقد يقود في بعض الحالات إلى الانحراف أو التشرد.

### المخاطر الاجتماعية والاقتصادية

تشكل ظاهرة أطفال الشوارع تحدياً اجتماعياً وأمنياً متزايداً، لما يترتب عليها من آثار تمس المجتمع بأكمله، أبرزها ارتفاع معدلات الجريمة والعنف، واتساع دائرة تعاطي المخدرات، وهدر الطاقات البشرية وتعطيل مسارات التنمية.

ويجد كثير من هؤلاء الأطفال أنفسهم عرضة للاستغلال من قبل شبكات التسول المنظم أو العصابات الإجرامية، مستغلين ضعفهم وغياب الحماية الأسرية، الأمر الذي يزيد من احتمالية تورطهم في أعمال السرقة أو الاستغلال أو غيرها من الأنشطة غير القانونية، سواء كانوا ضحايا لها أو أدوات فيها.

ولا تقتصر المخاطر على الجانب الأمني، بل تمتد إلى الجوانب الصحية والنفسية، إذ يلجأ بعض الأطفال إلى تعاطي المواد المخدرة أو المستنشقات هرباً من قسوة



حين يصبح الشارع وطناً بديلاً للأطفال

الحياة في الشارع، كما يصبحون أكثر عرضة للإصابة بالأمراض نتيجة سوء التغذية وغياب الرعاية الصحية.

وتنعكس هذه الظروف على تكوينهم النفسي، حيث تتزايد لديهم مشاعر الغضب والعدوانية وفقدان الثقة بالمجتمع، بالتوازي مع التسرب من التعليم وارتفاع معدلات الأمية، ما يهدد بضياع جيل كامل يفتقر إلى المهارات التعليمية والمهنية اللازمة لبناء مستقبله .

### أمجد... طفل يبحث عن عائلة

تكشف قصة الطفل أمجد وائل الشهابي، من منطقة السيدة زينب، حجم المأساة التي يعيشها بعض الأطفال.

فبعد انفصال والديه، تزوج الأب من امرأة أخرى وانتقل إلى جرمانا، بينما تزوجت الأم واستقرت في حلب، ليبقى الأطفال في منطقة الحسينية دون رعاية أسرية مستقرة.

اختفى أمجد لمدة تسعة أشهر، قبل أن يتمكن أشقاؤه والجيران، بعد جهود طويلة، من العثور عليه لدى إحدى العائلات في السيدة زينب.

وأخبر الطفل العائلة التي احتضنته بأنه بلا أهل، رغم أن لديه إخوة وأخوات تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عاماً، يعيشون بدورهم أوضاعاً صعبة بين التسول والتشرد، فيما تتولى شقيقته الكبرى رعايتهم.

وعندما حضرت شقيقته لإعادته، حاول الهرب مرتين، ولم يتمكن أفراد العائلة من اصطحابه إلا بعد ملاحقته في الشوارع، في مشهد يعكس عمق الأزمة النفسية التي يعيشها.

### قراءة نفسية للحالة

يرى المعالج والمدرب النفسي سهيل أحمد أن الطفل يعيش حالة معقدة من الإهمال العاطفي والشعور بالتخلي، ما يهدد تطوره النفسي والاجتماعي، ويستدعي تدخلاً علاجياً متخصصاً إلى جانب توفير بيئة رعاية وحماية بديلة.

ويؤكد أن الطفل غالباً ما يشعر بأنه غير مرغوب فيه أو بلا قيمة لدى والديه، وهو شعور يتكرر في حالات التفكك الأسري وفقدان الرعاية المستقرة.

ويضيف أن سلوك الطفل، المتمثل في الهروب من أسرته والبحث عن عائلات

## حين يصبح الشارع وطناً بديلاً للأطفال

بديلة وتقديم نفسه على أنه بلا أهل، يعكس حرماناً شديداً من الأمان العاطفي، ومحاولة مستمرة للبحث عن بيئة تمنحه الاحتواء، مع تعرضه في الوقت نفسه لمخاطر الاستغلال أو الإساءة.

كما تظهر عليه مؤشرات الحزن المزمن، والخوف من الرفض، والتعلق الشديد بأي شخص يمنحه اهتماماً، إضافة إلى ضعف الصورة الذاتية والشعور بعدم الاستحقاق.

ويشير أحمد إلى أن تعدد البيئات غير المستقرة التي عاش فيها الطفل قد يؤدي إلى نشوء نمط تعلق غير آمن، يجعل من الصعب عليه بناء علاقات مستقرة أو الشعور بالثقة تجاه الآخرين.

**إمكانات محدودة**

تقول ليليان مغوش، مسؤولة ملف المتسولين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، إن الوزارة لا تمتلك الإمكانات الكافية لاستيعاب جميع الحالات المبلغ عنها، موضحة أن مركزي الكسوة وباب مصلى لا يكفيان لتغطية احتياجات مدينة دمشق، خاصة مع الزيادة الكبيرة في أعداد الأطفال فاقدي الرعاية الأسرية خلال سنوات الحرب.

وتضيف أن المركز لا يستطيع استقبال الطفل لأكثر من ستة أشهر، يتلقى خلالها الرعاية الصحية والنفسية وبرامج التأهيل.

إلا أن مختصين في الدعم النفسي والأسري يرون أن هذه المدة غير كافية، لأن غالبية هؤلاء الأطفال متسربون من التعليم، ولم يحظوا ببيئة أسرية سليمة، ما يجعلهم أكثر عرضة للعودة إلى الشارع والانجراف نحو تعاطي المخدرات أو الوقوع ضحايا للجريمة.

**العمل التشاركي ضرورة**

ويؤكد أحد عناصر مكتب الشكاوى في دمشق التابع لوزارة الداخلية، فضّل عدم الكشف عن اسمه، أن معالجة الظاهرة مسؤولية مشتركة بين وزارات الداخلية، والعدل، والتربية، والصحة، والشؤون الاجتماعية والعمل، والأوقاف.

ويشدد على ضرورة تنسيق الجهود بين هذه الجهات، لأن كل واحدة منها تضطلع بدور أساسي في حماية الأطفال وإعادة دمجهم في المجتمع.

وأشار إلى أن بعض الأطفال الذين يرتكبون مخالفات أو جنحاً يعودون إلى الشارع بعد انتهاء الإجراءات القانونية، ما



حين يصبح الشارع وطناً بديلاً للأطفال

يجعل برامج التأهيل والرعاية أكثر أهمية من الاقتصار على المعالجة الأمنية.

ويرى أن الحل يكمن في وضع برامج تعليمية وتربوية ونفسية طويلة الأمد، تضمن إعادة تأهيل هؤلاء الأطفال وإدماجهم في المجتمع، إلى جانب تطوير التشريعات والإجراءات الوقائية للحد من استغلالهم.

كما دعا إلى تعزيز التدخلات في المناطق التي تشهد انتشاراً أكبر للظاهرة، مثل الحسينية، والسيدة زينب، وجرمانا، وركن الدين، وغيرها من المناطق الحضرية.

**قضية مجتمع بأكمله**

لا يمثل أطفال الشوارع خطراً في حد ذاتهم، بل إن استمرار بقائهم دون حماية أو تعليم أو رعاية يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال من قبل شبكات الجريمة أو الجهات التي تسعى إلى نشر الفوضى وزعزعة الأمن.

كما تؤدي هذه الظاهرة إلى استنزاف موارد الدولة في معالجة آثارها الأمنية والاجتماعية والصحية، بدلاً من توجيه تلك الموارد نحو التنمية، فضلاً عن تأثيرها في تراجع التماسك الاجتماعي وإضعاف منظومة القيم داخل المجتمع.

إن أطفال الشوارع ليسوا مسؤولين عن الظروف التي أوصلتهم إلى الأرصفة، بل هم ضحايا للحرب والتفكك الأسري والفقر وضعف منظومة الحماية الاجتماعية.

ومن هنا، فإن معالجة الظاهرة تتطلب استراتيجية وطنية متكاملة تجمع بين الحماية القانونية، والدعم النفسي، والتعليم، والرعاية الأسرية، بما يضمن إعادة هؤلاء الأطفال إلى بيئة آمنة تمنحهم فرصة حقيقية لبناء مستقبلهم، وتحمي المجتمع في الوقت نفسه من الآثار بعيدة المدى لاستمرار هذه الأزمة.

كيف اغتالت الشهرة المشروع الثقافي العربي؟ ٢

عدالات مؤجلة في دمشق ٦

الحرب تبدأ حين تصمت البنادق ١٠

أزمة ثقة في مؤسسات الدولة الجديدة ١٤

إشكاليات المرحلة الانتقالية في سورية ١٦

الركود الاقتصادي في سوريا بعد التحرير ٢٢

هل يمكن بناء ديمقراطية بنخب غير ديمقراطية؟ ٢٦

يوسف شمعون ٢٨

غمام - دَعيني ٣٠

مراودة ٣١

هَذَا الْهَمُّ يُضْنِيك ٣٢

الانتماء.. حاجة إنسانية تصنع الهوية وتوجّه السلوك ٣٤

الدَّرْوِيشَةُ ٣٦

حيرة قلب ٣٧

عَهْدٌ لا تُبْطِلُهُ المَسافات ٣٨

كِتابَـــــةٌ ٣٩

الكلمة التي... ٤٠

أُحِبّكِ ٤١

عُودُوا ٤٢

عيناك ٤٣

هاني شنودة... الموسيقار الذي سبق زمنه ٤٤

هل نرضى أن نعيش في مكبٍّ كبير؟ ٤٨

حين يصبح الشارع وطناً بديلاً للأطفال ٥٢



الوعي السوري

سياسية - ثقافية - اجتماعية

## الوعي السوري

من أجل الوطن والإنسان

رئيس التحرير:
د. أحمد نجار

التصميم الفني:
عبد الكريم الفاني

مسؤول القسم الثقافي:
أ. رنا جابي

مسؤول القسم السياسي:
د. زكريا ملاحفجي

مسؤول القسم الإجتماعي:
أ. بثينة خليل